

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي
(594)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	15
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	21
حقوق الإنسان في العالم	57



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستنكر ما تعرض له المواطن

القطري حمد المري من إهانة بعد عودته من الحج

المصدر: جريدة مكة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م

<http://makkahnewspaper.com/article/612878>

واس - الرياض

أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة عن استنكارها لما تعرض له المواطن القطري حمد عبدالهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية، وما تعرض له من ضرب وإهانة وتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة أراضي المملكة إلى دولة قطر مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس، وكلها مجتمعة وفرادى جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان.

وقالت الجمعية في بيان لها إنها تابعت قضية حمد المري منذ انتشار مقطع التسجيل المهين وتحققت من أن الشخص الظاهر في المقطع هو المواطن القطري حمد عبدالهادي صالح المري، الذي من الله عليه بإكمال فريضة الحج ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين، وغادر المملكة العربية السعودية سالماً معافى في 15 / 12 / 1438، وكان قد دخل المملكة عبر منفذ سلوى الحدودي البري الذي فتح استثنائياً لاستقبال الحجاج القطريين، وكان دخوله بتاريخ 2 / 12 / 1438 حسب جواز السفر رقم (01332918).

وأضافت: "لقد حاول ممثلو الجمعية الوصول إلى المتضرر حمد المري للاطمئنان عليه، لكن ذلك استحالت تماماً بسبب إغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه". وإننا ندعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية لأداء واجبها لضمان الكشف عن مصير هذا المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه إملاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في أداء فريضة الحج وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان محاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والإساءة له وتعذيبه كما نطالب جميع الهيئات والمؤسسات في قطر بالعمل الجاد على حماية حمد المري وملاحقة الذين اعتدوا عليه مهما كانت مناصبهم، وأجبروه على التصوير بعد دخوله الأراضي القطرية، والعمل على تسهيل أمر عودته إلى منزله وأسرته وحقه بالتنقل وحرية التعبير وتمتعته بكافة الضمانات والحقوق الطبيعية والتي تكفلها معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية. وتدعو الجمعية الحكومة القطرية بالمسارعة إلى إعلان براءتها من هذا الجرم وكشف هوية المعتدين ومعاقتهم ومنح المتضرر حمد المري كل التعويضات العادلة والسماح له بحرية الحركة والسفر دون قيود. واستناداً إلى المعطيات المتوافرة فقد ثبت أن الاعتداء على المواطن القطري له علاقة مباشرة بظهوره في وسائل الإعلام ومنها قناة الإخبارية السعودية من المشاعر المقدسة مخالفاً للخطاب الرسمي لسلطات بلاده التي تنكر وجود حجاج قطريين، وتقديره للخدمات التي حظي بها وزملاؤه الحجاج وتسهيل أمورهم مما يتنافى مع الخطاب الرسمي لدولة قطر. وأكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ستزود منظمات حقوق الإنسان الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم كما أنها تهيب بنظيرتها القطرية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكافة جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان بالعالم أن تتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه هؤلاء جميعاً، وأن تعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم. كما تؤكد الجمعية أنها زارت الحجاج القطريين في مقرهم في المشاعر المقدسة وتأكدت من تمتعهم بكافة حقوقهم التي ضمنت لهم أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.

« حقوق الإنسان » السعودية تطالب قطر بالكشف عن مصير الحاج

حمد المري

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ذو الحجة 1438 هـ - 11 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/23977555>

الرياض- «الحياة»

أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية عن استنكارها لما تعرض له حمد عبدالهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية، وما تعرض له من ضرب وإهانة وتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة الأراضي السعودية الى دولة قطر مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس وكلها مجتمعة وفرداى جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان. كما تابعت الجمعية قضية المري منذ انتشار مقطع التسجيل المهيمن وتحققت من أن الشخص الظاهر في المقطع هو المواطن القطري حمد عبدالهادي صالح المري الذي من الله عليه بإكمال فريضة الحج ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين وغادر السعودية سالماً معافى في ١٥/١٢/١٤٣٨ وكان قد دخل المملكة عبر منفذ سلوى الحدودي البري الذي فتح استثنائياً لاستقبال الحجاج القطريين وكان دخوله بتاريخ ٢/١٢/١٤٣٨ بحسب جواز السفر رقم: 01332918. وحاول ممثلو الجمعية الوصول إلى المتضرر حمد المري للاطمئنان عليه لكن ذلك استحالت تماماً بسبب إغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه. ودعت الجمعية، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير هذا المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه املاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في اداء فريضة الحج وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان القيام بمحاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والاساءة له وتعذيبه كما نطالب جميع الهيئات والمؤسسات في قطر بالعمل الجاد على حماية حمد المري وملاحقة الذين قاموا بالاعتداء عليه مهما كانت مناصبهم وإجباره على التصوير بعد دخوله الأراضي القطرية، والعمل على تسهيل أمر عودته إلى منزله وأسرته وحقه بالتنقل وحرية التعبير وتمتعه بكافة الضمانات والحقوق الطبيعية والتي تكفلها معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية. واستناداً إلى المعطيات المتوافرة فقد ثبت ان الاعتداء على الحاج القطري حمد المري له علاقة مباشرة بظهوره في وسائل الإعلام ومنها قناة الاخبارية السعودية من المشاعر المقدسة مخالفاً الخطاب الرسمي لسلطات بلاده التي تنكر وجود حجاج قطريين، وتقديره للخدمات التي حظي بها وزملائه الحجاج وتسهيل أمورهم مما يتنافى مع الخطاب الرسمي لقطر. ودعت الجمعية الحكومة القطرية المسارعة الى إعلان براءتها من هذا الجرم وكشف هوية المعتدين ومعاقبتهم، ومنح المتضرر حمد المري كل التعويضات العادلة والسماح له بحرية الحركة والسفر مندون قيود. وأكدت الجمعية أنها ستزود منظمات حقوق الإنسان الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم، كما أنها تهيب بنظيرتها القطرية ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكافة جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان بالعالم أن تتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه هؤلاء جميعاً وأن تعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم. كما تؤكد الجمعية انها زارت الحجاج القطريين في مقرهم في المشاعر المقدسة وتأكدت من تمتعهم بكافة حقوقهم التي ضمنت لهم اداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.

«أكدت إغلاق كل وسائل التواصل مع القطري العائد من الحج» «الوطنية لحقوق الإنسان» تدعو المنظمات الدولية للكشف عن مصير • حمد المري »

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
<http://www.alyaum.com/article/4205585>

واس - الرياض
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة، أن ما تعرض له المواطن القطري "حمد عبدالهادي المري" من انتهاك وضرب وإهانة وتحقير، عقب عودته من الحج، جريمة ضد مبادئ حقوق الإنسان.
وذكرت الجمعية، في بيان لها، أنها تابعت قضية "المري"، منذ انتشار مقطع التسجيل المهيين، مشيرة إلى أنها حاولت التوصل إليه للاطمئنان عليه، لكن كان الأمر مستحيلاً نظراً لإغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه، وفقاً للبيان.
ودعت الجمعية، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية، إلى ضرورة الكشف عن مصير المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه إملاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في أداء فريضة الحج.
وأكدت "الوطنية لحقوق الإنسان"، أنها ستزود المنظمات الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم.



إدانات واسعة لاعتقال وتعذيب حمد المري.. ومناشدات للمنظمات الدولية بأداء دورها

المصدر: جريدة المواطن الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
<https://www.almowaten.net/2017>

المواطن - محمد عبدالواحد
عندما يقترب موعد عودة أي أهله في العالم؛ يستعد له كل أفراد العائلة بالبهجة والاحتفال بقدومه بعد أداء الركن الخامس من الإسلام، لكن عائلة المواطن القطري حمد المري استقبلته بالحزن والخوف بعدما شاهده يتعرض للتعذيب والتنكيل والإهانة من قبل تنظيم الحمدين.
وكشف جابر المري شقيق الحاج المعتقل حمد المري عن تعرض شقيقه للاختطاف من قبل السلطات القطرية بعد دخول منفذ أبو سمرا، محملاً إياها مسؤولية سلامته، ومنعه من التواصل مع عائلته.

وأضاف في تغريدات على موقع تويتر: “يجب على حكومة قطر إطلاق سراح شقيقي حمد المري لأن الحج و الثناء على خدمة السعودية واستضافة #حجاج قطر ليست جريمة.”

وانتشرت الإدانات العربية ضد اعتقال المري كانتشار النار في الهشيم، فأعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة عن استنكارها لما تعرض له الأستاذ حمد عبد الهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية، وما تعرض له من ضرب وإهانة وتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة الأراضي السعودية إلى دولة قطر مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس وكلها مجتمعة وفردى جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان.

ودعت الجمعية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير هذا المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه املاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في اداء فريضة الحج وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان القيام بمحاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والاساءة له وتعذيبه.

كما أعرب مركز المنامة لحقوق الإنسان عن أسفه للاعتداء اللفظي والبدني الذي تعرض له المواطن القطري حمد عبد الهادي المري على خلفية قيامه بأداء فريضة الحج وزيارته للمملكة العربية السعودية من قبل السلطات في الدوحة في مخالفة صريحة للمواثيق والصكوك الحقوقية الدولية فيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد وكافة المبادئ الإنسانية والأعراف والأخلاق الإسلامية والعربية.

واستنكر المركز قيام مثل هذا الاعتداء العلني على أحد الأفراد في ظل تهاون السلطات في الدوحة في توفير الأمن والأمان لمواطنيها، كما استنكر المركز مخالفة الدوحة للالتزامات الواردة في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة بالإضافة إلى جملة من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي لحقوق الإنسان والإعلان الخليجي لحقوق الإنسان.

وكانت الفدرالية العربية لحقوق الإنسان قد استنكرت تعرض المري للتعذيب والاعتقال، داعية إلى صيانة حرمة الجسدية والتصدي لمظاهر التعذيب الممنهج في دولة قطر.

وتضامن رواد موقع تويتر مع المواطن القري حمد المري، بتدشين هاشتاق #حمد_المري و#قطر_تعتقل_الحجاج، ومناشدين منظمات حقوق الإنسان الدولية بالتدخل لإنقاذه.



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستنكر ما تعرض له حمد المري من انتهاك صارخ في قطر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1622280>

متابعة - الرياض الإلكتروني

أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة عن استنكارها لما تعرض له الأستاذ حمد عبد الهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية، وما تعرض له من ضرب وإهانة وتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة الأراضي السعودية إلى دولة قطر مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس وكلها مجتمعة وفردى جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان.

وقد تابعت الجمعية قضية حمد المري منذ انتشار مقطع التسجيل المهين وتحققت من أن الشخص الظاهر في المقطع هو المواطن القطري حمد عبد الهادي صالح المري الذي من الله عليه بإكمال فريضة الحج ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين وغادر المملكة العربية السعودية سالماً معافى في 1438/12/15 وكان قد دخل المملكة العربية السعودية عبر منفذ سلوى الحدودي البري الذي فتح استثنائياً لاستقبال الحجاج القطريين وكان دخوله بتاريخ 1438/12/2

بحسب جواز السفر رقم: 01332918. وقد حاول ممثلو الجمعية الوصول إلى المتضرر حمد المري للاطمئنان عليه لكن ذلك استحالة تماماً بسبب إغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه. وذكرت الجمعية في بيان لها: إننا ندعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير هذا المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضاها عليه املاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في أداء فريضة الحج وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان القيام بمحاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والاساءة له وتعذيبه كما نطالب جميع الهيئات والمؤسسات في قطر بالعمل الجاد على حماية حمد المري وملاحقة الذين قاموا بالاعتداء عليه مهما كانت مناصبهم وإجباره على التصوير بعد دخوله الأراضي القطرية، والعمل على تسهيل أمر عودته إلى منزله وأسرته وحقه بالتنقل وحرية التعبير وتمتعه بكافة الضمانات والحقوق الطبيعية والتي تكفلها معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

وأضافت: واستناداً إلى المعطيات المتوافرة فقد ثبت ان الاعتداء على الاستاذ/ حمد المري له علاقة مباشرة بظهوره في وسائل الإعلام ومنها قناة الاخبارية السعودية من المشاعر المقدسة مخالفاً الخطاب الرسمي لسلطات بلاده التي تنكر وجود حجاج قطريين، وتقديره للخدمات التي حظي بها وزملائه الحجاج وتسهيل أمورهم مما يتنافى مع الخطاب الرسمي لدولة قطر.

ودعت الجمعية، الجمعية الحكومة القطرية المسارعة الى إعلان براءتها من هذا الجرم وكشف هوية المعتدين ومعاقبتهم، ومنح المتضرر حمد المري كل التعويضات العادلة والسماح له بحرية الحركة والسفر دون قيود. وأكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ستزود منظمات حقوق الإنسان الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم، كما أنها تهيب بنظيرتها القطرية: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكافة جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان بالعالم أن تتحمل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه هؤلاء جميعاً وأن تعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم. كما تؤكد الجمعية انها زارت الحجاج القطريين في مقرهم في المشاعر المقدسة وتأكدت من تمتعهم بكافة حقوقهم التي ضمنت لهم اداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.



حقوق الإنسان تستنكر ماتعرض له مواطن قطري من ضرب وإهانة بعد عودته من الحج

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
<http://www.al-madina.com/article/539642>

واس - الرياض أعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية عن استنكارها لما تعرض له المواطن القطري حمد عبدالهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية، وما تعرض له من ضرب وإهانة وتحقير بعد عودته من الحج ومغادرة أراضي المملكة إلى دولة قطر مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس وكلها مجتمعة وفراى جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان.

وقالت الجمعية في بيان لها إنها تابعت قضية حمد المري منذ انتشار مقطع التسجيل المهيّن وتحققت من أن الشخص الظاهر في المقطع هو المواطن القطري حمد عبدالهادي صالح المري، الذي من الله عليه بإكمال فريضة الحج ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين وغادر المملكة العربية السعودية سالماً معافى في 15 / 12 / 1438هـ، وكان قد

دخل المملكة العربية السعودية عبر منفذ سلوى الحدودي البري الذي فتح استثنائياً لاستقبال الحجاج القطريين وكان دخوله بتاريخ 2 / 12 / 1438 هـ حسب جواز السفر رقم (01332918).

وأضافت : لقد حاول ممثلو الجمعية الوصول إلى المتضرر حمد المري للاطمئنان عليه لكن ذلك استحالة تماماً بسبب إغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه.

وإننا ندعو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير هذا المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه إملاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته لحقه في أداء فريضة الحج وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان القيام بمحاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والإساءة له وتعذيبه كما نطالب جميع الهيئات والمؤسسات في قطر بالعمل الجاد على حماية حمد المري وملاحقة الذين قاموا بالاعتداء عليه مهما كانت مناصبهم وإجباره على التصوير بعد دخوله الأراضي القطرية، والعمل على تسهيل أمر عودته إلى منزله وأسرته وحقه بالتنقل وحرية التعبير وتمتعه بكافة الضمانات والحقوق الطبيعية والتي تكفلها معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

وتدعو الجمعية الحكومة القطرية المسارعة إلى إعلان براءتها من هذا الجرم وكشف هوية المعتدين ومعاقتهم ومنح المتضرر / حمد المري كل التعويضات العادلة والسماح له بحرية الحركة والسفر دون قيود.

واستناداً إلى المعطيات المتوافرة فقد ثبت أن الاعتداء على المواطن القطري / حمد المري له علاقة مباشرة بظهوره في وسائل الإعلام ومنها قناة الإخبارية السعودية من المشاعر المقدسة مخالفاً للخطاب الرسمي لسلطات بلاده التي تنكر وجود حجاج قطريين، وتقديره للخدمات التي حظي بها وزملائه الحجاج وتسهيل أمورهم مما يتنافى مع الخطاب الرسمي لدولة قطر.

وتؤكد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ستزود منظمات حقوق الإنسان الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم كما أنها تهيب بنظيرتها القطرية : اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وكافة جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان بالعالم أن تتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه هؤلاء جميعاً وأن تعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم. كما تؤكد الجمعية أنها زارت الحجاج القطريين في مقرهم في المشاعر المقدسة وتأكدت من تمتعهم بكافة حقوقهم التي ضمنت لهم أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.



بعد البيان السعودي.. البحرين والإمارات تستنكران إهانة الحاج

القطري والاعتداء عليه

المري شكر المملكة فعذبه • نظام الحمدين»

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438 هـ - 12 سبتمبر 2017م

<http://www.alyaum.com/article/4205647>

اليوم- عواصم

مسرحية جديدة نسجها «تنظيم الحمدين»، وأعدتها وأخرجتها خلايا عزمي بشارة في مشهد تمثيلي هزيل، أثبت اتجاه الدوحة نحو إعلام الكذب والادعاء والتدليس، ليظهر مقطع فيديو اعتداء بالضرب وشتائم لرجل مقيم، ليدعي مغردو «سوشيال ميديا الظل» أن الفيديو يوثق لاعتداء على حاج قطري من قبل السلطات السعودية، فيما لم يكن هذا المعتدى عليه غير «حمد المري».

ويؤكد الفيديو افتراءات «نظام الحمدين»، موضحاً للقاصي والداني أن الاعتداء جاء على المتضرر القطري حمد المري، مباشرة بعد استضافته في عدة وسائل إعلام ومنها قناة «الإخبارية» للحديث عن المشاعر المقدسة، وثمن خلالها مكرمة خادم الحرمين الشريفين، مشيداً بقيادة المملكة ومواطنيها وخدمتهم لضيوف الرحمن.

ويأتي هذا الاعتداء لمخالفته الخطاب الرسمي لسلطات الدوحة التي تنكر وجود حجاج قطريين، خاصة بعد تقديره للخدمات التي حظي بها وزملاؤه الحجاج وتسهيل أمورهم ما يتنافى مع تصريحات مسؤولي دولة قطر.

استنكار حقوقي

وفيما طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة حكومة قطر بالمسارعة إلى إعلان براءتها من هذا الجرم وكشف هوية المعتدين ومعاقبتهم، ومنح «المري» كل التعويضات العادلة والسماح له بحرية الحركة والسفر دون قيود، استنكرت أمس منظمتان حقوقيتان بالإمارات والبحرين الاعتداء الذي تعرض له المواطن القطري حمد المري، بعد عودته من الحج ومغادرة أراضي المملكة إلى دولة قطر.

وأعرب مركز النمامة لحقوق الإنسان عن «أسفه للاعتداء اللفظي والبدني الذي تعرض له المواطن القطري حمد عبدالهادي المري على خلفية قيامه بأداء فريضة الحج وزيارته للمملكة العربية السعودية في مخالفة صريحة من قبل السلطات في الدوحة للمواثيق والصكوك الحقوقية الدولية، فيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد وكافة المبادئ الإنسانية والأعراف والأخلاق الإسلامية والعربية».

وفقاً لوكالة الأنباء البحرينية، فقد استنكر المركز «مثل هذا الاعتداء في ظل تهاون السلطات في الدوحة في توفير الأمن والأمان لمواطنيها ومخالفة الدوحة للالتزامات الواردة في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إضافة إلى جملة من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي لحقوق الإنسان والإعلان الخليجي لحقوق الإنسان».

ودعا المركز البحريني، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية لمراقبة مثل هذه الانتهاكات الجسيمة في بلادها بشكل موضوعي ومستقل، وحث في ذات الوقت المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية والدولية للوقوف على ملابسات ما تعرض له المري لضمان الكشف عن مصيره وحمايته من الاعتداءات التي يتعرض لها والتأكد من سلامته.

المري استقبل بالورود من وكيل محافظة الأحساء بعد وصوله قادماً من الحج (تصوير: إبراهيم السقوفي)

تأييد للمملكة

إلى ذلك أيدت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان البيان الصادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية الذي استنكر ما تعرض له المواطن القطري حمد عبدالهادي المري من انتهاك صارخ لحقوقه الإنسانية. بحسب ما أوردته «واس».

وأكد رئيس الجمعية محمد سالم بن ضويغن الكعبي «أن هذه الأفعال مجتمعة وفردية تعد جرائم ضد الإنسانية، حاثا اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر ومنظمات حقوق الإنسان الدولية كافة، على الاستجابة لدعوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير المواطن القطري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها؛ والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه إملاءات سياسية معينة بسبب ممارسته حقه في أداء فريضة الحج».

وأعرب الكعبي عن تأييده لمطالب جمعية حقوق الإنسان في المملكة بضرورة أن تتحمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، وجمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان في العالم مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه المواطنين القطريين الذين أدوا فريضة الحج؛ والعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم.

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة قد أعربت الأحد، عن استنكارها لانتهاك حقوق المواطن القطري حمد عبدالهادي المري، وتعرضه للضرب والإهانة والتحقيق بعد عودته من الحج ومغادرة أراضي المملكة متجهاً إلى دولة قطر، مع تصوير ذلك وترويجه ونشره بين الناس، ما يعد ذلك جرائم ضد مبادئ حقوق الإنسان.

متابعة سعودية

وقال بيان الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة: «إنها تابعت قضية حمد المري منذ انتشار مقطع التسجيل المهيّن، وتحققت من أن الشخص الظاهر في المقطع هو المواطن القطري حمد عبدالهادي صالح المري، الذي من الله عليه بإكمال فريضة الحج ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين».

ووفقاً للبيان «غادر المري المملكة سالماً معافى في 1438/12/15، والتي سبق وأن دخل أراضيها عبر منفذ سلوى الحدودي البري الذي فتح استثنائياً لاستقبال الحجاج القطريين، وكان دخوله بتاريخ 1438/12/2، حسب جواز سفره بالرقم (01332918)».

وأضافت الجمعية الوطنية: «لقد حاول ممثلو الجمعية الوصول إلى المتضرر حمد المري للاطمئنان عليه؛ لكن ذلك استحالة تماماً بسبب إغلاق جميع وسائل التواصل معه، أو إمكانية تحديد موقعه.» ودعت الجمعية في بيانها «اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان القطرية، وكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية للقيام بواجبها لضمان الكشف عن مصير المري وحمايته من الاعتداءات والانتهاكات التي تعرض لها، والتأكد من سلامته وعدم تعرضه لضغوط تفرضها عليه إملاءات سياسية معينة، بسبب ممارسته حقه في أداء فريضة الحج، وحقه في حرية التعبير والعمل على ضمان القيام بمحاكمة عادلة لكل من استغلوا سلطاتهم السياسية والإساءة له وتغذيته»، مطالبة «جميع الهيئات والمؤسسات في قطر بالعمل الجاد على حماية حمد المري وملاحقة الذين قاموا بالاعتداء عليه مهما كانت مناصبهم.»

وأكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها ستزود منظمات حقوق الإنسان الدولية بقائمة القطريين الذين قدموا للحج لمتابعة أوضاعهم والتأكد من سلامتهم، وأهابت بنظيرتها القطرية وكافة جمعيات ومنظمات ولجان حقوق الإنسان بالعالم، تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه جميع الحجاج القطريين، والعمل على تسهيل إجراءات الزيارة والتواصل المستمر معهم من قبل جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام للاطمئنان عليهم وعلى أوضاعهم، مؤكدة في ختام بيانها «أنها زارت الحجاج القطريين في مقرهم في المشاعر المقدسة وتأكدت من تمتعهم بكافة حقوقهم التي ضمنت لهم أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.»



أكد أن إهانة آل مرة لن تمر مرور الكرام

شاهد .. شيخ قبائل آل مرة لتميم قطر: جنسيتي سترجع غصباً ولولا قيادة المملكة لرأيت تصرفاً آخر

المصدر: جريدة المواطن الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م

<https://www.almowaten.net/2017/09>

المواطن - الرياض

علق شيخ قبائل آل مرة، طالب بن لاهوم بن شريم آل مرة، على سحب نظام قطر الجنسية منه وبعض أفراد عائلته، مشدداً على أن حمد بن خليفة ليس عليه حق أو منة فيما يخص منحه الجنسية القطرية، وأنه لولا طلب القيادة السعودية ضبط النفس، لكان له تصرف آخر.

وقال آل مرة في مقطع فيديو مصور له: إن علي بن عبدالله، أمير قطر السابق هو من منحه الجنسية القطرية، كاشفاً أن سبب سحب جنسيته هو وقوفه إلى جانب المملكة والبحرين والإمارات ومصر ضد قطر؛ وذلك لأنه ليس لديه إلا الصحيح.

ولفت إلى أن السبب الثاني لسحب الجنسية، هو أنه اجتمع سابقاً مع ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان.

وشدد طالب بن لاهوم على أنه ملتزم بضبط النفس هو وأسرته، متابعا: «جنسيتي التي سحبها أمير قطر سترجع غصباً، أنا وأهلي، وعدم المساس والأموال، وإهانة آل مرة لن تمر مرور الكرام.»

وأعلنت جمعية حقوق الإنسان الوطنية أنها فوجئت بقيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم ومعه 54 آخرين من عائلته ومن قبيلة آل مرة بينهم أطفال و18 امرأة، في خطوة تنتهك جميع حقوقهم القانونية، وتخالف جميع المبادئ لحقوق الإنسان، وتعرضهم للشتات والتشريد في سابقة دولية من نوعها لا مثيل لها سوى ما قامت به الحكومة القطرية نفسها عام 2005 حين شردت أكثر من 6000 من مواطنيها من فخذة آل غفران وسحبت جنسياتهم دون أي مبرر أو سبب يتفق والمعايير الدولية.

وأضاف البيان أن الأشخاص الـ55 هم مواطنون قطريون، لم يخضعوا لأي محاكمات بل جاء السحب فجائياً، وبعد أن كانوا مواطنين يحملون هوية ثابتة أصبحوا مشردين بلا وطن أو استقرار، ومعرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان

الكامل من حقوق الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل وحرية الحركة والارتباط الطبيعي، ومع أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم الآن جميع الخدمات منعاً لتضررهم، فإن هذا لا يلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لا يمكن سحبها بأي قانون، وضرورة إعادة جميع حقوقهم المسلوبة.

وأعربت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن أسفها واستهجائها لهذا العقاب العشوائي الجماعي الأعمى الذي شمل أطفالاً ونساء لكونهم ينتمون إلى أسر معينة؛ فالجنسية ليست هبة عابرة وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصلية، والجمعية تطالب جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم، خاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان الذي يسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي وواضح ولا لبس فيه، وأن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لا ذنب لهم سوى أن السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم هو بمثابة المشاركة فيه ويضرب مصداقية حقوق الإنسان وقيمتها العالمية.

واختتمت الجمعية البيان بقولها: إن جميع هؤلاء الأشخاص مهددون الآن بجميع أنواع المخاطر المترتبة على سحب الجنسية، وأن تعرض أي منهم لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، خاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة ولم تتطرق إليها إطلاقاً.



وصفتها بانتهاك جميع القوانين الحقوقية

جمعية حقوق الإنسان تستنكر سحب قطر لجنسية 54 من

مواطنيها بينهم أطفال ونساء

المصدر: جريدة الوئام الخميس 23 ذو الحجة 1438 هـ - 14 سبتمبر 2017

<http://www.alweeam.com.sa/483595>

الوئام-الرياض

أعلنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها فوجئت بقيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم ومعه 54 آخرين من عائلته ومن قبيلة آل مرة ، بينهم أطفال و18 امرأة في خطوة تنتهك جميع حقوقهم القانونية، وتخالف جميع المبادئ لحقوق الإنسان، وتعرضهم للشتات والتشريد في سابقة دولية من نوعها ، لا مثيل لها سوى ما قامت به الحكومة القطرية نفسها عام 2005 حين شردت أكثر من 6000 من مواطنيها من فخيذة آل غفران ، وسحبت جنسياتهم دون أي مبرر أو سبب يتفق والمعايير الدولية.

وأعلنت الجمعية أن الأشخاص الـ55 هم مواطنون قطريون، لم يخضعوا لأي محاكمات بل جاء السحب فجائياً، وبعد أن كانوا مواطنين يحملون هوية ثابتة أصبحوا مشردين بلا وطن أو استقرار، ومعرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان الكامل من حقوق الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل وحرية الحركة والارتباط الطبيعي، ومع أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم الآن جميع الخدمات منعاً لتضررهم، فإن هذا لا يلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لا يمكن سحبها بأي قانون، وضرورة إعادة جميع حقوقهم المسلوبة.

كما أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تأسف وتستهجن هذا العقاب العشوائي الجماعي الأعمى الذي شمل أطفالاً ونساء لكونهم ينتمون إلى أسر معينة فالجنسية ليست هبة عابرة وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصلية، والجمعية تطالب جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم خاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان الذي يسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي

وواضح ولايس فيه، وأن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لا ذنب لهم سوى ان السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم هو بمثابة المشاركة فيه ويضرب مصداقية حقوق الإنسان وقيمها العالمية. إن جميع هؤلاء الأشخاص مهددون الآن بجميع أنواع المخاطر المترتبة على سحب الجنسية، وأن تعرض أي منهم لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، خاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة ولم تتطرق إليها إطلاقاً.



حقوق الإنسان مستنكرة سحب قطر لجنسيات 55 من آل مرة : عقاب جماعي أعمى دأبت عليه الدوحة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/09/14/article_1251261.html

"الاقتصادية" من الرياض
أعلنت جمعية حقوق الإنسان الوطنية بالمملكة تفاجأها بقيام حكومة قطر بسحب جنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم مع 54 آخرين من عائلته، ومن قبيلة آل مرة بينهم نساء وأطفال في خطوة تنتهك جميع حقوقهم القانونية، وتخالف المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.
وأكدت الجمعية في بيان لها أن هذا العمل انتهاك فاضح لحقوق هؤلاء الأبرياء يعرضهم للشتات والتشريد في سابقة دولية لا مثيل لها سوى ما قامت به الحكومة القطرية نفسها عام 2005 حين شردت أكثر من 6000 من مواطنيها من آل غفران وسحبت جنسياتهم دون أي مبرر أو سبب يتفق والمعايير الدولية.
وقالت الجمعية أن الأشخاص الـ 55 هم مواطنون قطريون، لم يخضعوا لأي محاكمات بل تعرضوا لهذا العقاب الجماعي المفاجئ الذي حولهم من مواطنين يحملون هوية ثابتة إلى مشردين بلا وطن أو استقرار، معرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان الكامل من حقوق الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل وحرية الحركة والارتباط الطبيعي.
وأكد البيان أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم جميع الخدمات منعاً لتضررهم، لكن هذا لا يلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لا بأي حال من الأحوال سحبها بكل القوانين المتعارف عليها، مشددة على ضرورة إعادة جميع حقوقهم.
واستهجنت الجمعية هذا العقاب العشوائي الجماعي الأعمى الذي شمل أطفالاً وأكثر من 18 امرأة لا شيء سوى أنهم ينتمون إلى أسر معينة مؤكدة أن الجنسية ليست هبة عابرة وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصيلة، ومطالبة في الوقت ذاته جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم خاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان الذي يسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي وواضح ولا لبس فيه، وأن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لا ذنب لهم سوى ان السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم هو بمثابة المشاركة فيه ويضرب مصداقية حقوق الإنسان وقيمها العالمية.
واختتمت الجمعية بيانها بالتأكيد على حجم المخاطر المترتبة على سحب الجنسية، وحذرت أن تعرض أي من هؤلاء الأشخاص لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، خاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة ولم تتطرق إليها إطلاقاً.

جمعية حقوق الإنسان الوطنية : سحب جنسيات آل مرة خطوة تنتهك حقوقهم

المصدر: جريدة الوطن الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=315235&CategoryID=1

أبها: الوطن

أعلنت جمعية حقوق الإنسان الوطنية بالمملكة أنها فوجئت بقيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم ومعه 54 آخرين من عائلته ومن قبيلة آل مرة بينهم أطفال و18 امرأة في خطوة تنتهك جميع حقوقهم القانونية، وتخالف جميع المبادئ لحقوق الإنسان، وتعرضهم للشتم والتشريد في سابقة دولية من نوعها لا مثيل لها سوى ماقامت به الحكومة القطرية نفسها عام 2005 حين شردت أكثر من 6000 من مواطنيها من فخذة آل غفران وسحبت جنسياتهم دون أي مبرر أو سبب يتفق والمعايير الدولية.

وأوضحت الجمعية أن الأشخاص الـ55 هم مواطنون قطريون، لم يخضعوا لأي محاكمات بل جاء السحب فجائياً، وبعد أن كانوا مواطنين يحملون هوية ثابتة أصبحوا مشردين بلا وطن أو استقرار، ومعرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان الكامل من حقوق الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل وحرية الحركة والارتباط الطبيعي، ومع أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم الآن جميع الخدمات منعاً لتضررهم، فإن هذا لايلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لايمكن سحبها بأي قانون، وضرورة إعادة جميع حقوقهم المسلوبة.

وأسفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واستهجنت هذا العقاب العشوائي الجماعي الأعمى الذي شمل أطفالاً ونساء لكونهم ينتمون إلى أسر معينة فالجنسية ليست هبة عابرة وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصيلة. وطالبت الجمعية جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم خاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة 36 لمجلس حقوق الإنسان الذي يسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي وواضح ولاليس فيه، مشيرة إلى أن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لا ذنب لهم سوى أن السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم هو بمثابة المشاركة فيه ويضرب مصداقية حقوق الإنسان وقيمها العالمية.

وبينت الجمعية أن جميع هؤلاء الأشخاص مهددون الآن بجميع أنواع المخاطر المترتبة على سحب الجنسية، وأن تعرض أي منهم لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، خاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة ولم تتطرق إليها إطلاقاً.



"حقوق الإنسان": سحب قطر جنسية ابن لاهوم انتهاك للحقوق ومخالفة للمبادئ

المصدر: جريدة سبق الخميس 23 ذو الحجة 1438 هـ - 14 سبتمبر 2017م

<https://sabq.org>

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها فوجئت بقيام حكومة قطر بسحب مفاجئ لجنسية الشيخ طالب بن محمد بن لاهوم بن شريم، ومعه 54 آخرون من عائلته ومن قبيلة آل مرة، بينهم أطفال و18 امرأة، وذلك في خطوة تنتهك بها جميع حقوقهم القانونية، وتخالف جميع المبادئ لحقوق الإنسان، وتعرضهم للشتم والتشريد في سابقة دولية من نوعها، لا مثيل لها سوى ما قامت به الحكومة القطرية نفسها عام 2005 حين شردت أكثر من 6000 من مواطنيها من فخذة آل غفران، وسحبت جنسياتهم دون أي مبرر أو سبب يتفق والمعايير الدولية.

وقالت: إن الأشخاص الـ55 هم مواطنون قطريون، لم يخضعوا لأي محاكمات، بل جاء السحب فجائياً، وبعد أن كانوا مواطنين يحملون هوية ثابتة أصبحوا مشردين بلا وطن أو استقرار، ومعرضين لكل أنواع المخاطر والحرمان الكامل من حقوق الرعاية الصحية والسكن والتعليم والعمل وحرية الحركة والارتباط الطبيعي.. ومع أن حكومة المملكة العربية السعودية توفر لهم الآن جميع الخدمات منعاً لتضررهم إلا أن هذا لا يلغي حقهم الكامل في جنسيتهم التي لا يمكن سحبها بأي قانون، وضرورة إعادة جميع حقوقهم المسلوبة.

وأضافت: الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تأسف وتستعجن هذا العقاب العشوائي الجماعي الأعمى، الذي شمل أطفالاً ونساء؛ لكونهم ينتمون إلى أسر معينة؛ فالجنسية ليست هبة عابرة، وإنما هي من الحقوق الإنسانية الأصيلة. والجمعية تطالب جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية بالقيام بدورها، ومتابعة أوضاع هؤلاء الضحايا، والوقوف إلى جانبهم، خاصة ونحن نشهد هذه الأيام الدورة الـ36 لمجلس حقوق الإنسان الذي يسعى إلى تعزيز قيم الحماية والمناصرة لكل ذي حق محروم بشكل جلي وواضح، ولا لبس فيه، وأن السكوت عن هذا التعسف الصارخ، والانتهاك الفاضح، والعقاب الجماعي لأبرياء لا ذنب لهم سوى أن السلطة في قطر رأت وجوب معاقبتهم، هو بمنزلة المشاركة فيه، ويضرب مصداقية حقوق الإنسان وقيمها العالمية.

إن جميع هؤلاء الأشخاص مهددون الآن بجميع أنواع المخاطر المترتبة على سحب الجنسية، وإن تعرض أي منهم لأي خطر هو إدانة لمنظمات وهيئات وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، خاصة جمعية حقوق الإنسان القطرية التي غضت النظر عن هذه الجريمة، ولم تتطرق إليها إطلاقاً.



رئيس هيئة حقوق الإنسان يرفع التهنئة للقيادة بمناسبة نجاح حج هذا العام قال: الموسم كان متميزاً بفضل الله ثم بتوجيهات خادم ال الحرمين الشريفين

المصدر: جريدة سبق الجمعة 17 ذو الحجة 1438هـ - 8 سبتمبر 2017م

<https://sabq.org>

رفع رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان التهاني والتبريكات لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - بمناسبة نجاح موسم حج هذا العام 1438هـ. كما هنأ العيبان الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة رئيس لجنة الحج المركزية، والأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة رئيس لجنة الحج بالمدينة المنورة والأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا لنجاح موسم الحج وبمتابعته للجهود المبذولة في خدمة ضيوف الرحمن.

وقال: "إن موسم حج هذا العام كان متميزاً بفضل الله ثم بفضل توجيهات خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - وحرصه الشديد على بذل كل ما من شأنه تذليل العقبات وتوفير الإمكانات ليتمكن الحجاج من أداء نسكهم في أمن وطمأنينة، من خلال منظومة متكاملة من الخدمات"، مشيداً بكل ما قدم لضيوف الرحمن من تسهيلات كان لها بالغ الأثر في إعطاء صورة مشرفة لجهود المملكة وما تقدمه حكومة خادم الحرمين الشريفين من خدمات يسرت على الحجاج التفرغ لأداء هذه العبادة بعيداً عن أي شعارات سياسية أو طائفية أو حزبية مغرضة.

وأشاد بما قدمته القطاعات العسكرية، والصحية، والمدنية، والأهلية المشاركة في نجاح موسم الحج الذي تم - بعد فضل الله عز وجل - ثم بتضافر جهود جميع هذه الجهات، الأمر الذي أدى إلى الارتقاء بمستوى وتكامل الخدمات المقدمة لأكثر من مليوني حاج، منذ وصولهم حتى مغادرتهم إلى بلدانهم سالمين.

وسأل رئيس هيئة حقوق الإنسان الله تعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يديم على هذه البلاد المباركة نعمة الأمن والأمان والرخاء والازدهار، وأن يقبل من الحجاج حجهم.

6 ملفات ساخنة على طاولة «الشورى»

يصوت على معايير الجمعيات الأهلية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الأحد 19 ذو الحجة 1438 هـ - 10 سبتمبر 2017م
<http://www.al-madina.com/article/539611>

جابر المالكي

يستأنف مجلس الشورى غدا الاثنين جلساته بعد عطلة عيد الأضحى المبارك، ويناقش ويصوت خلال الأسبوع الحالي على 6 ملفات ساخنة في مقدمتها بقاء الدعم الحكومي للقمح، وتطبيق التأمين الصحي لمستفيدي الضمان الاجتماعي، ووضع معايير لإقامة جمعيات أهلية لحقوق الإنسان، وتوفير مواقع جغرافية لإدخال الطاقة الذرية بالمملكة. ويناقش المجلس في جلسته غدا مطالبة لجنة الإسكان، بعد دراسة التعثر في سداد القروض، بدعم الصندوق ومساعدته في تحصيل قروضه المتأخرة بالتوجيه الحازم وتعاون جميع الجهات الحكومية وغيرها بتطبيق الحسومات الشهرية على منسوبيها لصالح الصندوق والرفع بها بصفة منتظمة. وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس صندوق التنمية العقارية بالإسراع في تنفيذ الأمر السامي المتضمن تطوير نظام الصندوق ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية والحلول المبتكرة، كما طالبت اللجنة الصندوق بالعمل على دراسة أنواع القروض والمبادرات المطروحة من حيث إقبال المواطنين عليها. وكشف صندوق التنمية العقاري عن تعثر عدد من المستفيدين وتأخرهم في الوفاء بمستحقات مالية تتجاوز 30 مليار ريال المستحقة، وأكد أنه نجح في رفع نسبة السداد لدفعات القروض لتصل 80 % حيث وصلت المبالغ المسددة أكثر من 99 مليارات من إجمالي المبالغ المستحقة وقدرها 124 مليارات و370 مليون ريال حتى عام 1435-1436 هـ.

ويصوت الشورى خلال جلسته العادية التاسعة والأربعين غدا على مطالبة المؤسسة العامة للموانئ بتحويل المجالس الاستشارية في الموانئ إلى مجالس إدارة في كل ميناء ويكون له جميع الصلاحيات الإدارية، كما يصوت على مطالبة صندوق التنمية الزراعي بتوجيه دعمه بما يحقق الفائدة من مبادرات تنمية القطاع الزراعي. وفي جلسة بعد غد الثلاثاء يصوت المجلس على مطالبة المؤسسة العامة للحبوب بضرورة بقاء الدعم الحكومي للقمح بعد خصخصة مطاحن الدقيق لضمان استمرار وصول المنتج للمستهلك بالسعر المناسب. وعلى توصية لجنة الاقتصاد والطاقة تجاه مشروع النظام الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون الخليجي كنظام إلزامي. وكذلك التصويت على توصيات للجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية تطالب هيئة حقوق الإنسان بوضع الأسس والمعايير لإقامة مؤسسات وجمعيات أهلية تعني بحقوق الإنسان بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والعمل على تهيئة كوادر سعودية ذات خبرات دولية في جميع مجالات حقوق الإنسان للعمل كمبعوثين وخبراء ومحققين دوليين في المنظمات الدولية. ومناقشة التقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة للعام المالي 1436/1437 هـ ومطالبة الوزارة بالتوسع في استراحات الحجاج والمعتمرين في الأماكن التي تراها وزارة الحج والعمرة، ودراسة إمكانية استخدام تقنيات المركبات ذات التحكم عن بعد لإدارة أنشطة الحج المختلفة.

وفي جلسة الأربعاء المقبل يصوت الشورى على مطالبة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالإسراع في تطبيق التأمين الصحي على الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، ومراجعة خريطة فروعها والقيام بالتوزيع العادل لتخدم جميع الفئات في جميع مدن ومحافظات المملكة. ومناقشة التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة للعام المالي 1436/1437 هـ والمطالبة بالإسراع في توفير الأراضي التي تحتاجها المدينة في المواقع الجغرافية الملائمة لإدخال منظومة الطاقة الذرية في المملكة.

ملفات ساخنة على طاولة المجلس هذا الأسبوع
 بقاء الدعم الحكومي للقمح.

التأمين الصحي لمستحقي الضمان.
معايير إقامة جمعيات أهلية لحقوق الإنسان.
دعم مبادرات تنمية القطاع الزراعي.
تحويل المجالس الاستشارية للموائى إلى مجالس إدارات.
توفير أراضى لمواقع الطاقة الذرية بالمملكة.



عضو 'شورى': لسنا مجبرين على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق المرأة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/23974453>

الرياض - سعاد الشمراني

تسببت تغريدة عضو مجلس الشورى اللواء ناصر الشيباني في الكثير من الجدل والاعتراض من حقوقيات، وأشار في تغريدته إلى أن المرأة السعودية لها جميع الحقوق الضامنة لحياتها واستقرارها وأمنها، ولا تقارن بأية امرأة بالعالم، وهذا ما كفله لها كتاب الله، ودستور البلاد، وقال: «نحن لسنا مجبرين على تطبيق الاتفاقات، التي ربما لا تتفق مع مبادئنا وديننا، ولنا حق السيادة في القرار.»

فيما اعترضت الحقوقيات على كلامه وذكرت الدكتورة سامية العمودي أن ذلك غير صحيح، مشيرة إلى أن كتاب الله كفل لها الحقوق، ولكنها لا تطبق، وقالت إن عراب التمكين، ولي العهد، ذكر أن للمرأة حقوقاً لم تأخذها بعد. وأتت هذه التغريدات تزامناً مع عرض تقرير هيئة حقوق الإنسان في مجلس الشورى غداً (الثلاثاء)، إذ سيصوت المجلس على توصيات للجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، تطالب هيئة حقوق الإنسان بالعمل على وضع الأسس والمعايير لإقامة مؤسسات وجمعيات أهلية، تعني بحقوق الإنسان بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والعمل على تهيئة كوادر سعودية ذات خبرات دولية في جميع مجالات حقوق الإنسان للعمل كمبعوثين وخبراء، ومحققين دوليين في المنظمات الدولية، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة للعام المالي 1436-1437هـ. وردت هيئة حقوق الإنسان على لجنة «سيداو»، وأوضح تقريرها الموجه لمجلس الشورى (حصلت «الحياة» على نسخة منه (في شأن اتفاق القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بأن الولاية في السعودية للرجل والمرأة على حد سواء على عديمي أو ناقصي الأهلية، إذ عرفت «الهيئة» لـ«سيداو» مصطلحات (القوامة والولاية والوصاية)، وقالت إنها لاحظت إساءة استعمال هذه المبادئ التي قررتها الشريعة الإسلامية، وجعلها ذريعة للتسلط على المرأة وانتهاك حقوقها، وما يحدث إطاراً في الممارسات الفردية الخاطئة التي تتضافر أنظمة المملكة والمؤسسات ذات الصلة بمكافحتها والقضاء عليها، ولذلك ورود الكثير من الملاحظات على السعودية من اللجنة، وغيرها من آليات ومنظمات حقوق الإنسان عند تناولها لحال حقوق الإنسان في المملكة، واعتبارها تمثل انتقاصاً من حقوق المرأة، في حين أنها تمثل مبادئ تعزز حقوق الإنسان بشكل عام.

وأشارت «حقوق الإنسان» إلى أن القوامة تعني تكليف الرجل برعاية شؤون ما تحتاج إليه المرأة، ومن ذلك الإنفاق عليها سواء أكان زوجاً أم أباً أم ابناً، ولا تعني أو تسوغ بأية حال من الأحوال تسلط الرجل على المرأة، أو الإقلال من شأنها، والولاية تعني تصرف من تثبت له الولاية شرعاً، سواء أكان رجلاً أم امرأة بالنيابة عن عديمي أو ناقصي الأهلية، أما الوصاية فهي نوع من أنواع النيابة تثبت بعد موت الموصي، وتشمل رعاية شؤون القاصرين المالية من الوصي، وربما تثبت للرجل أو للمرأة، وغالباً ما تثبت للأم.

وبالنسبة لمسألة «قيادة المرأة للسيارة»، فليس لهذه المبادئ علاقة بها، إذ إنها مسألة اجتماعية بحتة. يذكر أن الحق في حرية التنقل مكفول للجميع بموجب أنظمة المملكة.

شوريون: • حقوق الإنسان“ مقصرة في إيضاح مواقف المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 ذو الحجة 1438هـ - 13 سبتمبر 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1571601>

عيسى الشاماني (الرياض @ I_ALSHAMANI)

انتقد أعضاء في مجلس الشورى هيئة حقوق الإنسان، معتبرين أنها لا تقوم بالدور المطلوب في توضيح موقف المملكة من حقوق الإنسان، والدفاع عنها إزاء ما ينشر عنها من معلومات مغلوطة، في حين أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بمجلس الشورى عساف ابوثنين أنه سبق أن صدر توجيه سام يؤكد أن الرد على مثل هذه المغالطات تتولاها وزارة الخارجية، وأن على الهيئة أن تقوم بتزويد «الخارجية» بما لديها من ردود. وكان مجلس الشورى ناقش التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان، وانتقد الأعضاء الهيئة بسبب ضعف دورها في الدفاع عن المملكة، خصوصاً في ظل قيام بعض المنظمات الدولية والحقوقية بنشر معلومات مغلوطة عن المملكة، سواء في ما يتعلق بحقوق المرأة أو حرب اليمن، كما انتقدوا ضعف كوادر الهيئة.

«الشورى» يدعو • حقوق الإنسان“ لتفعيل مكافحة الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ذو الحجة 1438هـ - 13 سبتمبر 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1571603>

عيسى الشاماني (الرياض @ I_ALSHAMANI)

طالب مجلس الشورى هيئة حقوق الإنسان بالعمل على وضع أسس ومعايير لإنشاء مؤسسات وجمعيات أهلية تعنى بحقوق الإنسان بالتعاون والتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. ودعا المجلس في قرار اتخذه أمس (الثلاثاء) الهيئة إلى تفعيل دور اللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص فيما يخص التسول المنظم وعضل الفتيات وتزويج القاصرات بالتنسيق مع الجهات المختصة، إضافة إلى الإسراع في التنسيق لإنشاء إدارات وأقسام في الوزارات والمصالح الحكومية وفق المادة الثالثة عشرة من تنظيمها، وتزويد المجلس بالتقرير السنوي الذي تعده الهيئة عن حالة حقوق الإنسان في المملكة وفق الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من تنظيمها، وأكد المجلس على أهمية إنجاز الهيئة لمشروع (مدونة الأحكام القضائية) المنصوص عليها بالأمر الملكي ذي الرقم 20/أ والتاريخ 1436 / 2 / 7.

الإبقاء على دعم «الحبوب»
وفي شأن آخر، طالب المجلس المؤسسة العامة للحبوب بضرورة بقاء الدعم الحكومي للقمح بعد خصخصة مطاحن الدقيق

لضمان استمرار وصول المنتج للمستهلك بالسعر المناسب، وأكد على قراره السابق رقم 79/200 وتاريخ 24 / 2 / 1434 والقاضي بإسناد مسؤولية التخطيط والمراقبة للخرن الإستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية (القمح، الأرز، السكر، الشعير، الذرة الصفراء، وفول الصويا) للمؤسسة العامة للحبوب.

حماية المستهلك خليجياً

وقرر المجلس الموافقة على مشروع النظام (القانون) الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وطالب في قراره تضمين اللائحة التنفيذية المنوه عنها في المادة الثانية من نظام الحقوق والإجراءات التنظيمية، والمتضمنة الحق في ضمان كافة الالتزامات بحماية المستهلك تحت جميع وسائل الشراء وأنواع البيوع التقليدية والمستجدة في المعاملات التجارية، والتميز بين إجراءات عقوبات السجن والغرامات الواردة في المادة (32) والمادة (20) من النظام، بحيث تتولى الجهة المختصة بحماية المستهلك فرض الغرامات من خلال لجنة معنية بالنظر في المخالفات.



«الشورى» يعتبر تزويج القاصرات • اتجاراً بالبشر... ويؤجل

مناقشة المادة 77

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ذو الحجة 1438هـ - 13 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/24015599>

أوصى مجلس الشورى بأن يعتبر تزويج القاصرات وعضل الكيبرات إتجاراً بالبشر، في حال كان الغرض من الزواج الاستغلال والتكسب، بعدما حظيت التوصية التي تبنتها لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بتأييد 78 عضواً. للمزيد

وشهدت الجلسة نقاشاً ساخناً، في ظل انقسام الجهات الشرعية في مسألة تحديد سن القاصرات، في حين قال مقدم التوصية الدكتور ناصح البقمي لـ«الحياة»: «عضل الفتيات بسبب الكسب المادي من ورائهن، من خلال الاستفادة من رواتبهن، وكذلك تزويج القاصرات من رجل سبعيني أو ستيني من أجل التكسب والاستغلال، يعتبر إتجاراً بالبشر»، مشيراً إلى أن الزواج لا يتم إلا برضا الفتاة في السن القانونية (18 عاماً) وهو متروك للفتاة نفسها ورضاهها، وليس لرضا أسرته. وقال إن التوصية، التي تبنتها لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بتفعيل دور اللجنة الدائمة لمكافحة الإتيجار بالبشر، المشكلة من وزارات الداخلية والخارجية والعمل والإعلام، ومجلس الوزراء، من شأنها القضاء على هذه الظواهر. كما طالب المجلس هيئة حقوق الإنسان بالإسراع في التنسيق لإنشاء إدارات وأقسام في الوزارات والمصالح الحكومية، وتزويد مجلس الشورى بالتقرير السنوي، الذي تعده الهيئة عن حال حقوق الإنسان في المملكة.

في الوقت ذاته، أُلجّل مجلس الشورى مناقشة تعديل المادة 77 من نظام العمل والعمال، التي كان من المقرر مناقشتها أمس (الأربعاء) خلال مناقشة تقرير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

142 سعودية يعملن في جمارك 11 منفذاً جويًا

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ذو الحجة 1438هـ - 10 سبتمبر 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/23955718>

جدة - عائشة جعفري

مع تسارع وتيرة التحاق المرأة بالمجالات والقطاعات كافة في المملكة، تستمر خطوات مشاركتها بخطى حثيثة من دون توقف في قطاع المطارات على وجه الخصوص، والعمل على فتح المجال أمامها للعمل فيها، وتعزيزها باستحداث وظائف إدارية وأمنية وتقنية تستوعب الخبرات النسائية المؤهلة، لاسيما وأن ما حققته المرأة السعودية من إنجازات في سوق العمل يضاف إلى مساهمتها الفعالة في مسيرة التنمية.

ومن أبرز الوظائف التي أسهمت فيها المرأة في المطارات تحديدًا، وهي الجمارك والجوازات، والخطوط السعودية، وشركات الطيران الأجنبية، والمحال التجارية، وشركات تأجير السيارات، والفنادق، والسياحة، وغيرها من المهام والأعمال التي يمكن أن تسهم في تسجيل حضورها، ليس كعاملة فقط، وإنما كواجهة حضارية أمام كل زائر إلى المملكة، بما في القطاعات قطاع الجمارك الحساس الذي التحقت المرأة بالعمل الجمركي من خلاله منذ أكثر من ٦٠ عاماً، إذ كان يقتصر عملها في مجال التفتيش الجمركي بالمنافذ الجوية فقط وتشعبت مهامها من خلاله.

وكشف مسؤول العلاقات العامة والإعلام في الجمارك فيصل المجيش لـ«الحياة»: «أثبتت المرأة جدارتها في قطاع الجمارك، حيث تتقلد العديد من الكفاءات النسائية مواقع قيادية وإشرافية مهمة في العمل الجمركي، بمجالات عدة مختلفة من التدقيق الجمركي والعمل الإشرافي والتفتيش.»

وأضاف المجيش أن النساء يُدربن على أعلى المهارات والكفاءات بمعهد التدريب الجمركي، إذ يساهم المعهد بتأهيل الكوادر البشرية لتطوير كفاءاتهم وأداء العمل وزيادة الإنتاجية بإعداد البرامج التدريبية المتنوعة بحسب الاختصاص، وانطلاقاً من أهمية التدريب ودور المعهد الريادي محلياً وإقليمياً، وحرصت الجمارك السعودية على امتلاك مدربين ومدربات ذوي كفاءة عالية في التدريب، إلى جانب الشراكة مع بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة بالعمل الجمركي في مجال التدريب لتبادل الخبرات لتحقيق أفضل الممارسات التي تلبي حاجات هذه الجهات، وتخدم تسهيل الإجراءات الجمركية. وبين المجيش أن «عدد الموظفات في المنافذ الجوية فقط يبلغ أكثر من ١٤٢ موظفة جمركية، في ١١ منفذاً جويًا من أصل ١٤ منفذاً جمركياً جويًا، إذ يعملن في كل من جمرك مطار الملك خالد الدولي، وجمرك مطار الملك فهد الدولي، وجمرك مطار الملك عبدالعزيز الدولي، وجمرك مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز بالمدينة المنورة، وجمرك مطار الأمير نايف بن عبدالعزيز بالقصيم، وجمرك مطار الأمير سلطان بن عبدالعزيز بتبوك، وجمرك مطار الملك عبدالله بجازان، وجمرك مطار حائل، وجمرك مطار الطائف، وجمرك مطار الجوف، وجمرك مطار أبها، إلى جانب زملائهن الجمركيين في مجال التدقيق والتفتيش وفحص الركاب، وذلك بأحدث التجهيزات التقنية المتوفرة في هذه المطارات.»

وأضاف المجيش أن الموظفة الجمركية أثبتت جدارتها في هذا الموقع، وذلك من خلال سرعة إفساح المسموح ومنع دخول وخروج الممنوع والمقيد واتخاذ الإجراءات اللازمة لها.

ولم يكن ذلك بمستغرب على المرأة السعودية، خصوصاً بعد الإعلان التاريخي لرؤية 2030، أن تصنع تاريخاً على أرض الواقع في خلال هذه المدة الزمنية المحددة، إذ إنها في العشر السنوات الماضية، استطاعت أن تضع لها بصمات عدة في المجتمع بما قامت به من جهود ملموسة لتغيير ما رآته مستحقاً للتغيير في محيطها حتى عانقت إنجازاتها العالمية.

الرياض: ضبط 22 مخالفة • عمل»

المصدر: جريدة الحياة السبت 20 ذو القعدة 1438هـ - 12 أغسطس 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/23397144>

الرياض - «الحياة»

ضبط مكتب عمل الرياض 22 مخالفة، خلال حملتين تفتيشيتين، نفذهما بمشاركة شرطة منطقة الرياض، ممثلة بالضبط الإداري وقوة الضبط الميداني وبلدية البطحاء، وذلك على مواقع تجارية في العاصمة الرياض. وشملت مخالفات الحملة، التي استهدفت إحداها سوق الخضراوات والفواكه واللحوم بحي العود، القبض على تسعة مخالفين لنظام الإقامة والعمل، تم تسليمهم إلى الجهة ذات الاختصاص لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالهم، إلى جانب ضبط أربع مخالفات للمادة الـ33 التي تنص على أنه لا يجوز لغير السعودي أن يمارس العمل إلا بعد الحصول على رخصة عمل من الوزارة، ومخالفة واحدة للمادة الـ36 من نظام العمل، التي تختص بالمهن التي يحظر على غير السعوديين العمل فيها.

فيما استهدفت الحملة الثانية إحدى الأسواق الواقعة شمال الرياض، وتركزت على محال المستلزمات النسائية وتوطين قطاع الاتصالات، للتأكد من التزام أصحاب الأعمال بنظام العمل واللوائح والقرارات المنظمة للسوق، تم خلالها ضبط ثلاثة محال مخالفة لقرارات التأنيث، تمثلت بتشغيل اثنين من الذكور في المهن المقصورة على السعوديات، وكذلك ضبط خمس مخالفات للمادة الـ36.

وتأتي هذه الحملات امتداداً للحملات التفتيشية، التي ينفذها مكتب العمل، بالتنسيق مع فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض، على جميع المنشآت في أحياء العاصمة والمناطق والمحافظات والمراكز التابعة لها، وعلى جميع الأنشطة التجارية، للتأكد من التزام أصحابها بنظام العمل.

«الشورى» يدرس توفير أراضٍ لإدخال الطاقة الذرية إلى السعودية

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 ذو الحجة 1438هـ - 9 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/23947845>

الرياض - «الحياة»

يناقش مجلس الشورى السعودي الأسبوع المقبل، توصية تطالب بالإسراع في توفير أراضٍ تحتاجها مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية في المواقع الجغرافية الملائمة لإدخال منظومة الطاقة الذرية إلى المملكة. ويصوت المجلس في أولى جلساته بعد غد (الإثنين)، بعد انتهاء إجازة عيد الأضحى، على مطالبة المؤسسة العامة للموانئ بتحويل المجالس الاستشارية في الموانئ إلى مجالس إدارة في كل ميناء، ويكون لها جميع الصلاحيات الإدارية. ويصوت أيضاً على المطالبة بتضمين تقارير المؤسسة المقبلة معلومات عن جهودها في خفض الآثار السلبية على بيئة السواحل البحرية.

ويصوت المجلس كذلك على مطالبة صندوق التنمية الزراعية بتوجيه دعمه «بما يحقق الفائدة من مبادرات الصندوق في تنمية القطاع الزراعي بجميع جوانبه وقطاعاته، ووضع استراتيجية أداء متطورة تضمن ارتفاع نسبة التحصيل والاستثمار.»

ويناقش المجلس تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات حول التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية. وطالبت اللجنة في توصياتها، الصندوق بالإسراع في تطوير نظام الصندوق ليصبح مؤسسة تمويلية قادرة على تقديم الأدوات المالية والحلول المبتكرة، وكذلك دراسة أنواع القروض والمبادرات المطروحة لناحية إقبال المواطنين على بعضها وإحجامهم عن بعضها الآخر ومعرفة الأسباب وطرح الحلول والمعالجات المناسبة.

ويبحث المجلس تقرير اللجنة المالية حول التقرير السنوي لهيئة السوق المالية، وطالبت اللجنة الهيئة بتعزيز قواعد تحسين الإفصاح وحماية المستثمرين والمتعاملين، وطرح برامج وسياسات وإجراءات ضمن جدول زمني طموح لتحقيق عمق أكبر لسوق الأسهم والسندات.

ويصوت المجلس على توصيات للجنة المياه والزراعة والبيئة تطالب المؤسسة العامة للحبوب بضرورة بقاء الدعم الحكومي للقمح بعد خصخصة مطاحن الدقيق، لضمان استمرار وصول المنتج للمستهلك بالسعر المناسب.

ويستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة حول ملاحظات الأعضاء تجاه مشروع النظام (القانون) الموحد لحماية المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليكون إلزامياً.

ويصوت على توصيات للجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية تطالب هيئة حقوق الإنسان بالعمل على وضع الأسس والمعايير لإقامة مؤسسات وجمعيات أهلية تُعنى في حقوق الإنسان بالتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتهيئة كوادرسعودية ذات خبرات دولية في جميع مجالات حقوق الإنسان للعمل مبعوثين وخبراء ومحققين دوليين في المنظمات الدولية.

ويناقش المجلس تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات حول التقرير السنوي لوزارة الحج والعمرة. وطالبت اللجنة الوزارة بالتوسع في استراحات الحجاج والمعتمرين في الأماكن التي تراها الوزارة، ودراسة إمكان استخدام تقنيات المركبات ذات التحكم عن بعد، لإدارة أنشطة الحج المختلفة.

ويصوت المجلس على مطالبة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالإسراع في تطبيق التأمين الصحي على الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، ومراجعة خريطة فروعها والتوزيع العادل لتخدم جميع الفئات في جميع المناطق.



المالكي يدعو للتوسع في مراكز رعاية الداون ودمجهم بالمجتمع

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 ذو الحجة 1438هـ - 10 سبتمبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1621905>

مكة المكرمة - جمعان الكنانى

دعا الباحث في شؤون أطفال متلازمة الداون حمدان المالكي إلى التوسع في إنشاء مراكز متخصصة لهذه الفئة الغالية على قلوبنا من حيث العلاج الطبيعي والتأهيل الأكاديمي والمعرفي، مبيناً أنه تحتاج هذه الفئة إلى تأهيل نفسي وتعليمي والخضوع للإشراف الطبي الدوري، ويتوجب علينا دمجهم في المجتمع لما يحققه من اتساع خبراتهم فإننا يجب أن نقدمهم للمجتمع لإتاحة الفرصة السانحة لهم للتعبير عن أنفسهم وتصحيح الصورة النمطية عن هؤلاء الأطفال والمفاهيم والسلوكيات السلبية السائدة مثل الخجل من وجودهم والعمل على تطوير خبراتهم وتحفيزها من خلال الوسائل التعليمية المختلفة.

وقال المالكي أن أطفال متلازمة داون هم أصحاب مواهب فذة فالبعض من المواهب الفنية وآخرون لديهم الرياضية المتنوعة، والبعض منهم يجيد الأكاديمية (كالقراءة والكتابة) والحسابية والمهارات الشرائية والمهنية مشدداً على الدمج لذوي المتلازمة في مجتمعهم وأن يكونوا اعضاء مساهمين بفعالية في المجتمع لافتاً إلى أن أطفال الداون قادرون على ممارسة أغلب الممارسات التي يقوم بها الأطفال العاديين بل ربما يتميزون في بعضها عنهم.

وأضاف المالكي أن أطفال الداون اجتماعيون بشكل كبير فهم يبعثون في قلب من يراهم السعادة العارمة فتراهم يبتهجون عندما يكونوا في مكان عام، ويسعدون عندما يحاطون بأناس في مجتمع ما، ويتسابقون لتحية غيرهم ومبادرة الآخرين بالابتسامة، وهم من أسهل البشر انخراطاً في أي نشاط.



الشؤون الصحية تتوعد بمقاضاة المعتدي

الاعتداء على طبيب بمستشفى الولادة والأطفال بمكة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 17 ذو الحجة 1438 هـ - 8 سبتمبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1621755>

تابعة - محمد بن حراص
أعلنت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة عزمها مقاضاة مواطن، بعد اعتدائه على طبيب بمستشفى الولادة والأطفال في مكة المكرمة، وترويع المرضى والزوار، وقالت صحة مكة في بيان، إنه في تمام الساعة 10.55 مساء يوم الأحد الموافق 1438/12/12هـ، حضر أحد مراجعي المستشفى لوجود زوجته المنومة، واعتدى على الدكتور استشاري النساء والولادة بالضرب والشتم، وطارده بممرات المستشفى وضربه بالعقال، أثناء تادية عمله، وأضاف البيان أن المواطن روع الأمنين من المرضى النساء بالقسم، وعطل سير العمل، وكذلك سب وشتم حارس الأمن بألفاظ نابية وعنصرية، وتم اتخاذ اللازم نظاماً حيال ما قام به المراجع، وتمت مخاطبة الجهات المختصة برفع دعوى قضائية ضده، ومطالبته بالحق العام والحق الخاص.



الأحوال المدنية : يحق لكل أم سعودية الحصول على (سجل الأسرة للأمهات)

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 17 ذو الحجة 1438 هـ - 8 سبتمبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1621753>

متابعة - الرياض الإلكتروني
أعلنت "الأحوال المدنية" أنه يحق لكل أم سعودية تحمل هوية وطنية أن تستفيد من سجل الأسرة للأمهات في إضافة أبنائها المضافين في سجل والدهم ومرتبطين بسجلها ومن مميزات هذه الخدمة إثبات صلة الأم بالأبناء وتمكين الأم من مراجعة أي جهة تطلب إثبات الأبناء بالإضافة لتمكين الأم من المطالبة بحقوق أبنائها، وذلك حسبما أوضح الحساب الرسمي لوكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية عبر موقع "تويتر" اليوم الخميس.



بدء النظر في 3334 قضية بالحاكم.. اليوم

المصدر: جريدة المدينة الأحد 19 ذو الحجة 1438 هـ - 10 سبتمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/539593>

حامد الرفاعي - جدة

تستعد محاكم وزارة العدل بدءاً من اليوم الأحد للنظر في 3334 قضية جديدة وردت لها خلال اليوم الأخير، الذي سبق حلول موعد إجازة عيد الأضحى (الخميس 2 ذي الحجة) تتضمن قضايا جنائية وحقوقية، بالإضافة لقضايا الأحوال الشخصية وغيرها من القضايا المتنوعة، حيث كشف المؤشر العدلي عن ورود 3334 قضية خلال ذلك اليوم، فيما بلغت القضايا التي وردت للتنفيذ 1116 طلب تنفيذ واردة، بالإضافة إلى إنجاز 5278 وكالة صادرة و3204 عمليات عقارية. وكشفت مصادر لهـ «المدينة» أن أكثر الطلبات والدعاوى المستعجلة التي تم استقبالها خلال فترة إجازة عيد الأضحى تركزت بقضايا الأحوال الشخصية المتعلقة بالحضانة والسفر، بالإضافة للقضايا المتعلقة بالتوثيق والوكالات والتي تجاوزت 200 قضية تم إنجازها من قبل قضاة المحاكم وكتابات العدل، الذين تم تكليفهم خلال فترة الإجازة والبلاغ عددهم 56 قاضياً تم تخصيصهم لخدمة المستفيدين، وإنجاز قضاياهم المستعجلة التي تتطلب النظر السريع، وشمل ذلك 48 محكمة عامة وجزائية و8 محاكم تنفيذ بمختلف مناطق المملكة. وكانت محاكم التنفيذ في المملكة قد سجلت ارتفاعاً في طلبات التنفيذ خلال النصف الأول من العام الجاري بلغت نسبته 87% ومبالغها 90%، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، بفعل التوسع في الخدمات الإلكترونية العدلية، إلى جانب تطبيق مشروع «محكمة بلا ورق» الذي نفذ في محاكم التنفيذ، حيث تم خلالها استرداد (92) مليار ريال خلال (7) أشهر.



القنفي يطمئن على الطفل المعنف بصيبا

المصدر: جريدة المدينة السبت 18 ذو الحجة 1438 هـ - 10 سبتمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/539483>

وانث طمحي - جازان

زار مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة جازان، المهندس أحمد القنفذي الطفل الذي تعرض للعنف من أخواله والمنوم حالياً بمستشفى صيبا العام واستمع لشرح عن حالة الطفل من قبل الطاقم الطبي. وأكد القنفذي على حماية الطفل وتطبيق نظام الحماية من الإيذاء على المتسببين في إيصاله لهذه الحالة الجسدية والنفسية السيئة، مشيراً إلى أن وحدة الحماية توصلت وبشكل فوري عقب وصول المشكلة لهاشتاق في تويتر وباشرتها في مستشفى صيبا العام، وتواصل متابعتها يومياً، عقب ما تعرض لعنف جسدي شديد على أيدي أخواله وتم إيداعهم بالتوقيف. وقدم مدير عام الفرع هدية للمعنف عبارة عن هاتف جوال وأدوات مدرسية للطفل ولبقية أشقائه بالإضافة لمبلغ مالي، دعماً للأسرة.

التوطين وزيادة الرواتب وخفض الاستقدام تهبط البطالة

7%↓

المصدر: جريدة المدينة الإحد 19 ذو الحجة 1438 هـ - 10 سبتمبر 2017م
<http://www.al-madina.com/article/539610>

حسن الناشري

حدد اقتصاديون 5 عوامل تحد من نسبة البطالة، التي تقدر بـ12.7% إلى 7% وفقاً لرؤية 2030، على رأسها: توطين قطاعات جديدة كالمولات والنقل، وتخفيض نسبة استقدام العمالة الزائدة، واستحداث تخصصات تعليمية تواكب متطلبات سوق العمل، فضلاً عن زيادة الرواتب والحوافز، وإنشاء معاهد تدريبية لصقل مهارات الشباب السعودي. وأشاروا إلى أن هناك عوائق تواجه طالبي العمل، على رأسها: عدم وجود الأمان الوظيفي، وضعف الرواتب بالقطاع الخاص، وعدم وجود سلم وظيفي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وغياب القدرة التنافسية للقطاع الخاص، الذي يقدم الأجور الرخيصة على الجودة وكفاءة المنتج.

وقال نائب رئيس غرفة جدة، زياد البسام: «إن رؤية 2030 وضعت أهدافاً استراتيجية، منها خفض معدل البطالة من 12% إلى 7%»، مشيراً إلى أن أسباب البطالة هي: عدم وجود فرص عمل، تتوافق مع طموحات الشباب، وتستوعب أعداد الخريجين.

وأضاف أن هناك عوامل تحد من نسبة البطالة، منها استحداث تخصصات تعليمية، تواكب سوق العمل، وزيادة الرواتب والحوافز، وتوطين قطاعات جديدة، كالمولات والنقل.

ودعا الخبير الاقتصادي فاروق الخطيب، إلى إحداث تغييرات هيكلية في نظام التعليم والتدريب، لا سيما فيما يتعلق بالمناهج الدراسية، بالإضافة إلى سن قوانين تلزم القطاع الخاص بتوظيف السعوديين، مشيراً إلى أن القطاع الخاص يعتمد على العمالة المستقدمة نظراً لتدني رواتبها مقارنة بالسعوديين، مما زاد من نسبة البطالة إلى 12. % وطالب بالحد من استقدام العمالة الزائدة، وإنشاء معاهد تدريبية لصقل مهارات الشباب السعودي.

وقال ماجد الغامدي، «مواطن»: إنه فور حصوله على بكالوريوس المحاسبة توجه للحصول على وظيفة بالقطاع الخاص تناسب مؤهله، إلا أنه لم يجد إلا الوظائف الشاقة وبراتب ضعيف، لا يسد متطلبات الحياة»، مطالباً الجهات المعنية بإلزام الشركات والمؤسسات والمصانع بتوفير فرص عمل لأصحاب المؤهلات.



المسيئون للمعلمين في طريقهم للقضاء و"قينان"

"

أولهم.. و"الملتقى": الوزارة سبب إلا إذا!..

مستندات الدعوى جاهزة وعريضة لـ "الشورى" و"حقوق

الإنسان" بعد أوصاف الكسل والتسيب

المصدر: جريدة سبق الأحد 19 ذو الحجة 1438 هـ - 10 سبتمبر 2017م

<https://sabq.org>

أكد ملتقى المعلمين من خلال تغريدات نشرها عبر صفحته على "تويتر"، أنه تم الانتهاء من إعداد لائحة رفع دعوى قضائية في المحاكم ضد الكاتب قينان الغامدي الذي وصف المعلمين بـ "الكسالى والمتسيبين وضلّي الثقافة"، وأنهم أكثر العاملين رواتب وتشكياً وضعفاً في التأهيل الصارخ. ويبيّن "الملتقى" أن أوراق ومستندات الدعوى جاهزة، وأن عضواً من لجنة حقوق المعلمين مستعد للبدء قريباً في رفع الدعوى.

وكان ملتقى المعلمين قد توعد في وقت سابق بتقديم عريضة لمجلس الشورى وحقوق الإنسان وشكوى رسمية للمحكمة لوقف المسيئين، وقال: "المعلم ليس فوق النقد؛ بل يرحّب بالنقد الهادف البناء؛ ولكن ما حصل مؤخراً تجاوزَ حدود النقد من سبّ وقذف وطعن في أمانة المعلم وتشويه لصورته". وأضاف: "نعتقد أن حملة الحرب النفسية الموجهة ضد المعلم والمعلمة؛ ستجد حزمًا في الفترة القادمة، والحزم لن يتوقف عند التنبيه؛ بل محاسبة ومعاقبة مصادر الإساءة".

واختتم: "سنعتبر حياد وزارة التعليم عما يحدث من إساءات ضد المعلم سبباً مباشراً أو غير مباشر؛ ما لم تُعلن موقفها وتكفّ فريقاً قانونياً للدفاع عن المعلم، قبل أن يخرج وزير التعليم "العيسى" مدافعاً بقوله إن "قينان" تجاوز النقد، ولن نقبل التشكيك في مهنية المعلم.



رؤية 2030 ستحقق التمكين للمرأة .. والإعلام السعودي

الجديد لا يفرق بين الرجل والمرأة

الدكتورة ناهد باشطح في محاضرة بمركز ساساكوا للسلام في اليابان

المصدر: جريدة سبق الأحد 19 ذو الحجة 1438هـ - 10 سبتمبر 2017م

<https://sabq.org>

عبدالحكيم شار - الرياض

أوضحت عضوة هيئة الصحفيين السعوديين الدكتورة والباحثة ناهد باشطح، أن الإعلام السعودي الجديد لا يفرق بين الرجل والمرأة من حيث تمكينها المهني، مشيرة في هذا الصدد إلى أن رؤية 2030 تجاه دور المرأة السعودية يتمثل بدعمها باتجاه تمكينها في المجتمع ورفع مشاركتها في سوق العمل من 22% إلى 30%.

ثم عرجت الباحثة خلال مشاركتها في محاضرة بعنوان «المرأة السعودية ورؤية 2030 واقعها وصورتها في الإعلام الأجنبي» بدعوة من مركز ساساكوا الياباني بالتعاون مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، إلى الحديث عن تاريخ المرأة السعودية في التعليم والإعلام والتمثيل السياسي والاقتصادي، وأوردت نماذج من تميّز النساء السعوديات في البحث العلمي والإعلام والاقتصاد والفن.

وأشارت إلى أن مشاركة المرأة السعودية في الحياة العامة بدأت في الأربعينيات الميلادية، من خلال رائدات الإعلام السعودي مثل أسماء زعزوع ولطيفة الخطيب.

بعد ذلك، تحدثت باشطح عن صورة المرأة السعودية في الإعلام الأجنبي المنبثقة من نمطية صورة المرأة المسلمة بشكل عام نتيجة الخلفية الاستشراقية وثقافة الصحفي من خلال الأخبار والتغطيات الصحفية.

وقد تفاعل الجمهور مع المحاضرة وطرح عديد من الأسئلة عن حقوق المرأة السعودية وكيفية إسهام رؤية المملكة في تمكينها الاجتماعي والاقتصادي.

يذكر أن الباحثة "باشطح" زارت والتقت الباحثة في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة طوكيو البروفيسورة "نامي تسوجيغامي"، وعدداً من الطالبات اليابانيات الدارسات للغة العربية والصحافيات اللواتي أجرين عدداً من اللقاءات مع الباحثة "باشطح" عن الحراك في مسيرة المرأة السعودية، وعن الصحافية السعودية في الإعلام التقليدي والجديد.

الآباء أكثر المتسببين في الجرائم العائلية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/23975492>

الرياض - الحياة

أكدت دراسة أجرتها جامعة نايف العربية أن الآباء هم الأكثر تسبباً في الجرائم العائلية، التي يتضرر منها الأبناء في السعودية، فيما أرجعت العيّنات، التي خضعت للبحث (نزلاء الدور الاجتماعية) السبب إلى التربية التي عانوا منها في مقتبل حياتهم. وتناولت الدراسة، التي قام بها الباحث حمدان العصيمي في جامعة نايف الأمنية، وحصل بموجبها على درجة الماجستير، العوامل المرتبطة بالجرائم العائلية في المجتمع السعودي. ويتكون مجتمع الدراسة من جميع نزلاء سجون مدينة الرياض المحكوم عليهم في قضايا عائلية (الذكور)، ونزيلات مركز الحماية الاجتماعية بالرياض من ضحايا العنف العائلي (الإناث)، في عينة بلغت 178 من الذكور والإناث. وكانت أهم النتائج، التي توصل إليها الباحث، أن الآباء يحتلون المرتبة الأولى في التسبب بالجريمة العائلية، يليهم الإخوة، ثم زوجة الأب، ثم زوج الأم، ثم الأخوات، ثم الأقرباء الآخرين.

ووفقاً لوجهة نظر الإناث يحتل الإيذاء اللفظي المرتبة الأولى في نمط الجريمة العائلية السائد في المجتمع السعودي، يليه الضرب، ثم الإيذاء النفسي، ثم الطرد من المنزل، ثم الابتزاز والتحرش الجنسي والسرقة، ثم الاغتصاب، ثم المخدرات، فيما أكد الذكور أن جريمة السرقة تحتل المرتبة الأولى تليها المضاربة، وجرائم أخرى تمثلت بمخالفة الآداب الشرعية والخلو غير الشرعية.

ورأت الفتيات أن أبرز العوامل المرتبطة بالجريمة العائلية هي التربية القاسية من الوالدين، ومحاولة إظهار الرجولة، وانخفاض المستوى التعليمي، والتفكك الأسري، فيما رأى الذكور أن أبرز العوامل هي ضعف الوازع الديني، والضغط النفسية المستمرة، وانعدام الحوار في الأسرة، وافتقاد القدوة الدينية في المحيط العائلي. وأوصى الباحث بضرورة سن أنظمة ولوائح رادعة لتسهم في الحد أو التقليل من العنف العائلي، والعمل على تعزيز ثقافة الحوار في العائلة، وإقامة دورات للآباء والأمهات في السيطرة على الانفعالات النفسية، والتوسع في إنشاء مراكز حماية خاصة بحالات العنف العائلي، ووضع خطة استراتيجية وتدابير وقائية لمنع وقوع الجريمة العائلية.

مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي

«العدل»: نمو الأحكام الصادرة من المحاكم 29% في ذي القعدة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م
<http://www.alriyadh.com/1622259>

لرياض - مبارك العكاش

بلغ إجمالي القضايا الواردة لمحاكم الدرجة الأولى خلال شهر ذي القعدة لعام 1438هـ أكثر من (91) ألف قضية، بزيادة قدرها (11%) عن القضايا الواردة في الفترة ذاتها خلال العام الماضي طبقاً للتقرير البياني الشهري الصادر من وزارة العدل عن شهر ذي القعدة الماضي من العام الجاري 1438هـ، فيما بلغ إجمالي الأحكام الصادرة من تلك المحاكم للشهر ذاته أكثر من (51) ألف حكماً، بزيادة وقدرها (29%) عن نسبة الأحكام الصادرة في الشهر نفسه من العام الماضي 1437هـ.

وأما عقود النكاح فبلغت خلال شهر ذو القعدة من العام الجاري -بحسب التقرير- (17.962) عقداً بزيادة قدرها 30% عن عقود النكاح الصادرة في الشهر ذاته من العام الماضي، ومثلت عقود النكاح التي يكون طرفاها سعودي الجنسية 63% من إجمالي عقود النكاح في المملكة، وصدر أكثر من 55% من إجمالي عقود النكاح في منطقتي مكة المكرمة والرياض، وتراوح عدد عقود النكاح الصادرة يومياً بين 490 عقد و1653 عقداً يومياً.

كما أظهر التقرير إجمالي عدد صكوك الطلاق حيث بلغ 6177 صكاً صدر نصفها تقريباً من منطقتي مكة المكرمة والرياض، وتراوح عدد صكوك الطلاق الصادرة يومياً في جميع مناطق المملكة ما بين 243 و316 صك طلاق يومياً، فيما تراوحت صكوك الطلاق الشهرية خلال الـ (12) شهراً المنقضية ما بين 2667 كحد أدنى و6243 صك كحد أقصى.

وأما طلبات التنفيذ الواردة خلال ذات الشهر فقد بلغ إجمالي عدد الطلبات أكثر من 54 ألف طلب بنمو قدره 86% عن الفترة المماثلة من العام الماضي، فيما بلغ إجمالي المبالغ المالية التي تضمنتها الطلبات حوالي 18 مليار ريال بزيادة قدرها 15% عن المبالغ التي تضمنتها طلبات التنفيذ للشهر نفسه من العام الماضي.

وفيما يخص الجانب التوثيقي فبلغ إجمالي عمليات التوثيق خلال شهر ذو القعدة الماضي أكثر من 244 ألف طلب توثيق، بنسبة تقلص بلغت 3% عن عمليات التوثيق خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، وشكلت طلبات التوثيق للوكالات والإقرارات قرابة 66% من إجمالي عمليات التوثيق، بينما شكلت طلبات التوثيق على العقار 31% منها، في الوقت الذي استحوذت فيه مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية على 65% من طلبات التوثيق المنجزة.

يشار إلى وزارة العدل ترمي من خلال إعداد مثل هذه التقارير العلمية إلى توفير مؤشرات أداء كمية وعملية لخدمة أهداف وتوجهات الوزارة في متابعة إنجاز الأعمال إلكترونياً، ورصد واقع العمل العدلي بمختلف مرافقه، والاعتماد على المعلومات والأرقام التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة، بالإضافة إلى إتاحة البيانات الإحصائية للمختصين والمهتمين تعزيزاً للشفافية ونشراً للثقافة العدلية.



«نزاهة» تلزم الوزارات برفع تقرير ربع سنوي عن حالات الفساد»

رصدت تقاعسا من بعضها

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو الحجة 1438 هـ - 11 سبتمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/539755>

سعيد الزهراني _ الطائف

قررت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» مواجهة تقاعس بعض الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية عن إبلاغها بحالات الفساد المالي والإداري بها، بالزام وحدات المراجعة الداخلية بتلك القطاعات، برفع تقاريرها ربع السنوية على «المنصة الإلكترونية» المخصصة لهذا الغرض بشكل منتظم، مع إفادة الهيئة بالإجراءات التي اتخذت في هذا الإطار.

وجاءت إجراءات «نزاهة» بعد رصدها عدم رفع التقارير على المنصة وفقاً للأنظمة والتعليمات المنظمة، وأكدت الهيئة في خطاب لها لتلك الوزارات والمصالح الحكومية أن ذلك يأتي في إطار حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه.

تقوم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد حالياً بجهود جبارة في سبيل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في إطار المهام الموكلة إليها لتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها والتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة.

وتتابع الهيئة تنفيذ دورها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها وتشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها ومتابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة، ومراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد، والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها، واقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح ذات الصلة، لمعرفة مدى كفايتها والعمل على تطويرها.



12.2 مليون مستفيد من التأمين الصحي 22٪ منهم

سعوديون

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو الحجة 1438 هـ - 11 سبتمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/539727>

المدينة - جدة

بلغ إجمالي عدد المستفيدين من التأمين الصحي 12,226,950، بينهم 1,002,454 من الموظفين السعوديين، و 1,649,050 عدد التابعين السعوديين، بينما بلغ عدد الموظفين غير السعوديين 7,155,178، وبلغ عدد التابعين لغير السعوديين 2,420,268 مؤمناً لهم، وبلغت نسبة السعوديين من إجمالي المؤمن لهم حوالي 21.7%.

ووصل عدد شركات التأمين الصحي المؤهلة إلى 27 شركة، و9 شركات مؤهلة لإدارة المطالبات، بينما بلغ عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية المعتمدين 4467 منشأة.

وكان الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني محمد الحسين قد أكد مؤخراً تأهيل شركات التأمين الصحي التعاوني وشركات إدارة المطالبات الطبية TPA

إلى جانب اعتماد مقدمي خدمات الرعاية الصحية والتأكد من جاهزيتهم للعمل تحت مظلة المجلس للتعاقد مع شركات التأمين الصحي المؤهلة، كما تم إعداد جداول لتدرج التطبيق لتمكين الجميع من سهولة الإندراج تحت النظام بدون إرباك ومتابعة تمتع الشرائح المستهدفة بالتغطية التأمينية وتطبيق معايير الجودة النوعية الوطنية الطبية عبر المجلس المركزي لاعتماد المنشآت الصحية كما قامت الأمانة العامة للمجلس بإعداد وثيقة الضمان الصحي الموحدة ومتابعة تطبيقها والالتزام بها ووضع معايير الموافقات على تحمل تكاليف العلاج ومتابعة الالتزام بها.

وأشار الحسين إلى أن وثيقة التأمين الصحي التعاوني توفر منفعة قصوى تصل إلى خمسمائة ألف ريال سعودي خلال العام مقسمة إلى حزم متباينة بحيث تغطي كل حزمة نفقات العلاج والعناية الصحية التي يحتاجها المؤمن له ولا يجدر بالمؤمن له دفع مبالغ مالية لمقدم خدمات الرعاية الصحية المحددة من قبل شركة التأمين، كما أنه إذا حدث وتلقى المؤمن له رعاية صحية خارج شبكة مقدمي الخدمة المعتمدين فإنه يتوجب على شركة التأمين تعويضه على أساس البديل وفقاً لإحكام الوثيقة وشروطها خلال مدة لا تزيد عن 30 يوماً من تاريخ تقديم المطالبة وبحسب الأسعار السائدة.

التحقيق في فصل 100 موظف بأحد مستشفيات جدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/539718>

داود الكثيري- جدة

وجّه مستشار وزير العمل والتنمية الاجتماعية المشرف العام على فرع الوزارة بمنطقة مكة المكرمة الدكتور محمد بن حسن القحطاني بالتحقيق في شكوى جماعية تقدم بها (13) موظفًا بأحد المستشفيات الخاصة حول إغلاق المنشأة بسلاسل حديدية بدون سابق إنذار رسمي، وعدم صرف المستحقات المالية لحوالي 100 موظف لباقي مدة عقود العمل، ووعدهم القحطاني أثناء استقباله للموظفين صباح أمس في مقر الوزارة بالتحقيق في شكواهم. وأوضح مصدر في مكتب العمل بجدة (للمدينة) أن المكتب بصدد تكوين فريق تفتيش لزيارة المنشأة والتحقق من الشكاوى المقدمة خلال اليومين القادمين، إضافة إلى التحقق من وجود مخالفات أخرى، وفي حال ثبوت المخالفات سيتم تطبيق النظام بحق مشغل المستشفى.

من ناحيتها أوضحت عيشة الرفاعي، إحدى الموظفات، أن مستثمر المستشفى-

يقع شمال جدة - اجتمع بهم قبل إجازة عيد الأضحى، وادعى أن لديه أعباء مالية وخسائر، لذلك قرر إغلاقه، لكن بطريقة غير مباشرة، حيث استخرج تصريح صيانة من الشؤون الصحية بجدة. وأضافت: «بعد العودة من إجازة عيد الأضحى، فوجئ أكثر من 100 موظف بإغلاق المستشفى، وحين طالبنا بحقوقنا ونهاية الخدمة والمستحقات المالية تم إخبارنا من قبل مسؤولين في الشركة المشغلة بأنه لا يوجد لدينا مستحقات غير شهر أغسطس المنصرم، علمًا بأن عقودنا لازالت سارية.»

ولخصت الرفاعي مطالب الموظفين قائلة: «صرف المستحقات المالية كاملة مع الرواتب المتأخرة، وحذف الموظفين السعوديين من (التأمينات الاجتماعية)، ومنحنا شهادة خبرة وإخلاء طرف، وكذلك صرف الرواتب إلى مدة نهاية العقد، وتسجيل الموظفين السعوديين في (سند).»

أوضح مالك المستشفى - تحتفظ «المدينة» باسمه-

أن له حقوقًا إيجارية لدى المستأجر المشغل وصدر حكم قضائي بإلزامه بسدادها وهي عبارة عن إيجار 10 أعوام، إلا أنه يماطل ويتهرب من دفع الإيجارات «لافتًا إلى أن مدة العقد 10 أعوام، مضت نصفها. وأضاف: «كما أنه في الأيام الأولى من الشهر الجاري (ذو الحجة) تم تفريغ المستشفى من الأجهزة وتم ضبطهم وهم يقومون بتفريغها خارج المستشفى، وتبليغ الجهات المختصة والتي قامت بأخذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص.» وأشار المالك إلى أن المستأجر قد أساء للمستشفى ومالكة مبيتًا أنه ليس له علاقة بحقوق الموظفين وهي تخص المستأجر المشغل وهو الوحيد المختص بهم على كفالته وفقًا لنظام العمل والعمال.

مطالب الموظفين

صرف المستحقات كاملة مع الرواتب المتأخرة.

حذف الموظفين من (مؤسسة التأمينات).

صرف الرواتب إلى نهاية العقد.

منح الموظفين شهادة خبرة وإخلاء طرف.

تسجيل الموظفين السعوديين في (سند).

مالك المستشفى: «المشغل» يماطل في الإيجار وحقوق الموظفين مسؤوليته

10 تعاميم تمنع الضرب لم تنه إيذاء الطلاب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 20 ذو الحجة 1438 هـ - 11 سبتمبر 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=314908&CategoryID=5

المدينة المنورة: عبدالعزيز الحربي 10:39 10-09-2017 PM
شددت إدارة التعليم بالمدينة المنورة أمس على المكاتب التعليمية وإدارات المدارس التابعة لها بالابتعاد عن العقاب البدني والنفسي، وذكرت في تعميم استقبلت به منسوبي المدارس العائدين من إجازتهم أمس أن أكثر من 10 تعاميم بهذا الخصوص لم تنه مشكلة إيذاء الطلاب في المدارس.
واستغربت إدارة التعليم من استمرار الشكاوى التي يتقدم بها أولياء الأمور من الممارسات الممنوعة التي تصدر من أعضاء ومنسوبي المدارس بضرب أبنائهم وإيذائهم بمختلف أنواع العقاب مع أنها حذرت من هذه المخالفة بأكثر من عشرة تعاميم دون حل لهذه المشكلة.
وعددت إدارة التعليم في تعميمها الذي وزعته على مدارس المنطقة أمس بعض أساليب التجاوزات والمخالفات التي تمارس ضد الطلاب، من بينها الضرب بالعقال والعصي، و الضرب باللي، وشد الشعر والضرب على الوجه والظهر وغيرها من العقاب البدني والنفسي. وأضافت أن هذه الأساليب في العقاب البدني واللفظي تتنافى مع رسالة المدرسة ودورها التربوي، وتحولها إلى بيئة طاردة تثير الرعب والخوف بين الطلاب، وتحجم من مواهبهم وإبداعاتهم، وطالبتهم بالتقيد بمعالجة سلوك الطلاب بالطرق التربوية المناسبة لأعمارهم في مختلف المراحل الدراسية.
يذكر أن إدارة التعليم بالمدينة المنورة استبقت عودة المعلمين بعدد من التعاميم، كان من بينها تفقد وسائل السلامة بالمدارس وجوانب الممرات المظلة والسلالم والمنزلاقات وسلامة النوافذ والزجاج فيه، والتأكد من توفر أسباب السلامة فيها.



«شوريون» يسلمون «العقاري» من مسماه ويطلقون عليه «مسوق البنوك التجارية»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438 هـ - 12 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/23993579>

الرياض - سعاد الشمراني
استهل مجلس الشورى أولى جلساته بعد إجازة عيد الأضحى بمناقشة صندوق التنمية العقاري السنوي، وأطلق الأعضاء مسمى جديداً عليه هو «مسوق البنوك التجارية»، بعد أن حول الصندوق المواطنين الذين هم على قوائم الانتظار منذ سنوات إلى البنوك التجارية. وتساءل الأعضاء عن أين ذهب الدعم الحكومي السخي بعد تعذر الصندوق بعدم وجود مبالغ كافية للإقراض، وتخوفوا من إصابة الصندوق بعدوى وزارة الإسكان المريضة باختراع منتجات سكنية غير واضحة .
جاء ذلك خلال مناقشة تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية العقارية. وطالبت الدكتورة سامية بخاري في مداخلتها، التي استهلتها بالقول إن «السكن وطن»، بإلزام الصندوق بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 82 لعام 1435 هـ، الذي نص على سريان أحكام الدعم السكني على جميع طلبات القروض السكنية المقدمة من صندوق التنمية العقاري باستثناء الطلبات المقدمة على الصندوق التي لأصحابها أرقام قبل 1432-7-23 هـ فإنها لا

تعامل بالنظام الجديد وتعامل بالإجراءات المعمول بها قبل العمل بهذا التنظيم، وأن يصرف الصندوق المبالغ اللازمة من رأسماله الحالي. وأضافت بخاري: «تحويل جميع من في قوائم الانتظار إلى البنوك التجارية حولهم من مستفيدين إلى متضررين، وعدم استفادة العديد من المواطنين من كامل القرض البالغ 500 ألف، إذ تجاوزت أعمارهم الـ 50 عاماً فلا يتم منحهم كامل القرض، بل يمنح جزءاً منه وفق العمر». وأكدت أن الفوائد التي تحصل عليها البنوك (أو تكاليف التمويل) هي عبء آخر على المواطن، إذ ذكر أمين لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية أن الصندوق لا يعطي ضماناً للبنوك عن التمويل السكني، ولذلك تطبق على المقترض السياسات الموحدة، والبنوك تحصل على أرباح متفاوتة وهناك اعتبارات تتحكم بالنسبة منها المدة والقيمة والجدارة الائتمانية. وحثت بضرورة أن يلتزم الصندوق بتنفيذ قرار مجلس الوزراء الذي استثنى المتقدمين قبل تاريخ 23-7-1432هـ، مطالبة بإعفاء جنودنا البواسل المشاركين بعاصمة الحزم وإعادة الأمل من سداد القروض التي على الصندوق. وطرحت بخاري ملاحظة تتعلق بالقروض المتعثرة التي بلغت 30 بليون ريال سبق وأعلن صندوق التنمية العقاري عام 2016هـ، أنه قرر التعاقد مع محصلين لتحصيل الأقساط المتأخرة من المستفيدين من القروض العقارية، وأن المحصل سيتولى المطالبة والمتابعة لدى الجهات التنفيذية والقضائية في مقابل مكافأة مقطوعة وقدرها 500 ريال عن كل قسط يتم سداؤه. واعتبر الدكتور سلطان آل فراح الصندوق العقاري شريكاً مع البنوك التجارية في وضع العراقيل أمام المستفيدين، في حين قارنت الدكتورة جواهر العنزي حال الصندوق بين الأمس واليوم، وقالت إن هناك فجوة كبيرة لا بد من ردمها بطريقة مناسبة ومتوائمة مع توجهات المملكة وطموحها. وأضافت: «بالأمس كان كل متقدم يأخذ 500 ألف ريال بغض النظر عن راتبه أو ديونه، أما الآن فإن القرض بحسب راتبه وديونه وبراءة ذمته من سمة، وبالأمس كان القرض حسناً من دون أي فوائد بل يُسقط جزء من القرض، أما الآن فهو بفوائد بنكية تثقل كاهل المواطن». «وتابعت: «بالأمس كان أول قسط يُسدد بعد سنتين، أما الآن فالتسديد من أول شهر، إضافة إلى مصاريف إدارية للبنك خلال توقيع عقد شراء البيت، وبالأمس كان بإمكان المواطن بناء الأرض المملوكة، أما الآن فالبنك لا يسمح إلا بشراء الجاهز من الفلل الكرتونية التي يلعب فيها الحظ دوره، من دون وجود جهة ضامنة لجودة هذه المباني، كما كان الجميع يتساوى في الحصول على كامل المبلغ، أما الآن فبعض المتقدمين لن يحصلوا على المبلغ كاملاً أو نهائياً بسبب القرب من سن التقاعد أو بلوغه». «وزادت: «بالأمس كانت الأرامل ومحدودي الدخل بل وحتى غير الموظفين يحصلون على القرض، أما اليوم فلا بد من الخضوع لشروط البنك التي تستبعدهم، كما كانت الدولة تتحمل تسديد الدين إذا توفي المقترض، أما اليوم فهو مسؤولية الورثة». وردت العنزي على محاجة الصندوق بعدم وجود مبالغ كافية للإقراض، متسائلة: أين ذهب الدعم الحكومي السخي؟ معتبرة أن تحجج الصندوق بعدم تسديد المقترضين يدل على ضعف إدارته المالية والقانونية التي لم تسن من الأنظمة ما يحفظ أصولها المالية. وتساءلت: «بعد كل ما عرضته هل سيحافظ الصندوق على مسماه صندوق التنمية العقاري، أم يتبدل مسماه إلى مسوق البنوك العقارية». أما الدكتور محمد آل ناجي، فقال إن الصندوق في الأونة الأخيرة غير ممنهج في إقراضه، ما تسبب في ظهور بعض المشكلات للمواطنين والصندوق، فهو لديه 100 ألف موافقة إقراض، ولم يتسلمها أصحابها إما لعدم توافر أرض أو عدم توافر منتج سكني، والصندوق لديه نحو مليون طلب بالانتظار، وعلى وزارة الإسكان حل هذه المشكلة ووضع آليات لإيجاد أراض يستطيع المواطن أن يشتريها. وتخوف آل ناجي من إصابة الصندوق بعدوى من وزارة الإسكان المرضية في ما يسمى بالمنتجات السكنية ومعظمها غامض، مطالباً من الصندوق توضيح وجهة النظر في المنتجات السكنية ليفهمها المواطن ويشعر بفائدتها. وأشار الأمير خالد آل سعود إلى أن توقف الصندوق العقاري عن التمويل المباشر يُخل بالقطاع السكني، وشدد في الوقت نفسه على ضرورة مساواته بالقطاعين الزراعي والصناعي.

«عضو شوري» يتساءل عن 182 بليون قدمت للصندوق العقاري في عام واحد طالب عضو مجلس الشورى الدكتور سلطان آل فراح بمساءلة صندوق التنمية العقاري عن 182 بليون ريال كانت رأسمال للصندوق خلال عام واحد، وماذا استفاد منها؟ وأين صرفها؟ منتقداً تقريرها غير الوافي المقدم للشورى، والذي لم يقدم تفصيلات مالية. وطالب بإلغاء الصندوق وحله نهائياً، وتسليم المبالغ المصروفة عليه إلى وزارة الإسكان، لفشلها في تقديم آلية واضحة عن استحقاق المواطنين، وعن ماهية الشروط، كما أنها فشلت في التحصيل من المتأخرين في السداد الذين وصلوا إلى 58 في المئة، أي 30 بليون ريال لم تحصل. وأشار آل فراح إلى أن الصندوق تحالف مع المصارف في وضع العراقيل أمام المواطنين وتحصيل المصارف فوائد من ورائهم، ولذلك لم يحل الصندوق أية مشكلة لتوفير السكن.



«العمل» تحدد آليات منح الجمعيات الأهلية ولجان التنمية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/23993581>

حددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الآليات الجديدة لمنح الجمعيات الأهلية للفترة الثانية للمنح، من خلال معادلات تراعي خصائص وظروف الجمعيات وطبيعة البرامج التي تعتمدها، التي تتطلب دعم الوزارة لها. وأوضحت الوزارة أنها تراعي عند تقديم الدعم المالي للجمعيات الأهلية ولجان التنمية معايير متعلقة بمراكز التنمية التي تنتمي إليها تلك الجمعيات واللجان، إضافة إلى مسارات مفتوحة لكل جمعية ولجنة تنمية. وضمن المعايير المتعلقة بمراكز التنمية، تأخذ الوزارة عوامل نسبة عدد الجمعيات الأهلية التابعة والمتطوعين والموظفين في الجمعيات ووقوعها في الحد الجنوبي ووقوعها ضمن المناطق الأقل نمواً والبعد عن المانحين وحادثة الجمعية. أما بالنسبة للجان التنمية الأهلية، فتراعي الوزارة عند المنح معايير نسبة عدد اللجان والبرامج ووقوعها في الحد الجنوبي ووقوعها ضمن المناطق الأقل نمواً والبعد عن المانحين، إضافة إلى نسبة السكان داخل النطاق. وحددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خمسة مسارات للمنح هي: التميز المؤسسي، ودعم القطاع غير الربحي، والتدريب والتعليم ورأس المال البشري، والبرامج التنموية والاجتماعية، والبحوث وحملات التوعية والتأييد. وحول أولويات المنح، أوضحت الوزارة، أن الأولوية هي للمشاريع الأعلى تقييماً ثم التي تليها في التقييم، مضيفة أن الجمعيات واللجان التي لم تحصل على دعم في الفترة الأولى خلال هذا العام ستنتمتع بالأولوية مقارنة بتلك التي حصلت على الدعم، وكذلك الجمعيات التي لا تتمتع بالاستدامة المالية، وأيضاً الجمعيات التي تبعد عن مركز البلد أكثر من 80 كيلومتراً.

وبين المشرف على مسار المنح الدكتور علي الفوزان، أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تسعى إلى تطوير القطاع غير الربحي وتمكينه من أداء دوره على أكمل وجه، لإنجاحه في تحقيق الجزء الخاص به من رؤية المملكة 2030 ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2020.

وقال إنه من خلال تجديد آلية دعم الجمعيات الأهلية ولجان التنمية الأهلية ووضع معايير دقيقة في تنويع المنح وزيادتها وضمان توزيعها على مؤسسات القطاع غير الربحي في أنحاء المملكة ومراعاة الأولويات التنموية في ذلك، فإن الوزارة تؤدي دوراً مهماً في التأكد من ازدهار هذا القطاع ووصوله إلى أكبر شريحة من المستفيدين، مع استدامة الفائدة التي يحصلون عليها بأكبر قدر ممكن.

وكانت وزارة العمل دعت أخيراً اللجان والجمعيات الأهلية والتعاونية، إلى تغيير حساباتها البنكية الفرعية إلى رئيسية.



«الخدمة المدنية» تعتمد تقويم برنامج تطوير الموارد البشرية

للموظفين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/23993580>

الرياض - «الحياة»

وافق وزير الخدمة المدنية المكلف الدكتور عصام بن سعيد، على اعتماد تقويم برنامج تطوير الموارد البشرية، الذي سينفذ لمدة عام دراسي بعد الدرجة الجامعية في معهد الإدارة العامة، وذلك بهدف منح الموظف الحاصل على البرنامج درجة إضافية، شريطة الموافقة المسبقة من لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية على إيفاد الموظف للحصول على

البرنامج. واشتملت الموافقة على شرط اجتياز الموظف لهذا البرنامج بتقدير لا يقل عن جيد، مع عدم الاستفادة من البرنامج لأي غرض وظيفي آخر من الموظف، على أن يتجانس البرنامج مع طبيعة العمل وممارساته الفعلية. ويأتي ذلك في إطار اهتمام وزارة الخدمة المدنية بالموظفين وسعيها المستمر لتطوير مهاراتهم وقدراتهم العلمية بما ينعكس إيجاباً على أدائهم الوظيفي، ويتمشى مع تحقيق أهداف برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية، وسعي الوزارة الدائم في تطوير الموارد البشرية لتواكب المستجدات والمتغيرات التي تطرأ بين الحين والآخر في مجال الخدمة المدنية، تماشياً مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020.



«الجوازات»: منح الإقامة النظامية لحاملي «هوية زائر» من

الأشقاء اليمنيين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438 هـ - 12 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/23994335>

الرياض - «الحياة»

تبدأ وزارة الداخلية، ممثلة بالمديرية العامة للجوازات، منح الإقامة النظامية لحاملي «هوية زائر» من الأشقاء اليمنيين، بحسب التعليمات المنظمة لذلك، اعتباراً من السبت المقبل. وأكدت الضوابط أن يحمل المستفيد جواز سفر يمني و«هوية زائر» سارية المفعول، واستكمال إجراءات خدمة «إشعار أهلية عمل»، للتعاقب بين الزائر اليمني وصاحب العمل (الأفراد، أو المؤسسات، أو الشركات) وفق الضوابط المعمول بها في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، كما يمكن للأفراد دخول نظام «مساند» للحصول على الخدمة بضوابطها، وتقرير طبي آلي من المستشفيات والمراكز الطبية، وتأمين طبي للعمال التابعة للشركات أو المؤسسات، وسداد رسوم الاستقدام، وسداد رسوم إصدار «هوية مقيم». «ويبينت الجوازات أن الفئات غير المستفيدة من الأمر السامي الكريم هم التابعون لحاملي «هوية زائر»، ممن كان دخوله المملكة بطريقة نظامية وحصل على «هوية زائر». ودعت المديرية العامة للجوازات جميع أصحاب العمل من الأفراد أو الشركات أو المؤسسات إلى الاستفادة من خدمات وزارة الداخلية الإلكترونية (أبشر، ومقيم) لإصدار «هوية مقيم» وطلب طباعتها وتوصيلها من طريق البريد السعودي (خدمة واصل)، مؤكدة أنه لن يتم استقبال طلبات إصدار هوية مقيم أو طباعتها بالمراجعة التقليدية لإدارات الجوازات، مشيرة إلى أنه للرد على جميع الاستفسارات والتواصل مع المستفيدين خصصت البريد الإلكتروني، وحساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي ويأتي هذا الإعلان إنفاذاً للأمر السامي الكريم بالموافقة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاع المقيمين في المملكة بطريقة غير نظامية من أبناء الجمهورية اليمنية الشقيقة، بمنحهم تأشيرات زيارة مدتها ستة أشهر قابلة للتديد، استثناءً من نظام الإقامة، مع وضع الضوابط التنفيذية لتحويل بطاقة زائر إلى إقامة عمل، وامتداداً للدعم المستمر والمواقف الأخوية التي تقدمها المملكة العربية السعودية للشعب اليمني الشقيق.



توحيد دعم الكهرباء لمستفيدي الضمان دون النظر إلى الطقس

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438 هـ - 12 سبتمبر 2017م

أمين رزق - جدة:

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية توحيد دعم الكهرباء لمستفيدي الضمان الاجتماعي، نافية عبر موقعها الإلكتروني أن تكون القيمة متغيرة حسب نوع الطقس. واقترب دعم فواتير الكهرباء للمستفيدين من الضمان من 800 مليون ريال العام الماضي، ويختلف الدعم حسب عدد أفراد الأسرة، ويبدأ من حوالي 80 ريالاً للفرد الواحد إلى أكثر من 500 ريال للأسرة التي تضم أكثر من 15 فرداً. ويستفيد من خدمات الضمان الاجتماعي حالياً حوالي 880 ألف حالة ضمانية بعد استبعاد الآلاف العام الماضي لعدم انطباق الشروط عليهم. وعلى صعيد آخر، أشارت الوزارة إلى أن المرأة المتزوجة لا تشملها المساعدة المقطوعة والتي تصل إلى 30 ألف ريال حسب عدد أفراد الأسرة أيضاً، ويتم التقديم لهذه المساعدة عبر مكاتب الضمان الاجتماعي، ويجوز التقديم لها للمرة الثانية بعد مرور عام على الاستفادة منها للمرة الأولى. وأشارت الوزارة إلى أن الطالبة المطلقة لا تسقط من الضمان أو المكافأة الجامعية. ويبلغ إجمالي ما يتم إنفاقه شهرياً لمستحقي الضمان حوالي 1.4 مليار ريال، وأشارت الوزارة إلى إمكانية التسجيل بالتأمينات لأكثر من منشأة، مع احتساب نسبة التوظيف على منشأة واحدة فقط، وتشكو الجهات المختصة من ارتفاع نسبة التسرب الوظيفي، مما يفاقم من مشكلة البطالة.



1700 موظف يشكون وزاراتهم لديوان المظالم خلال 2016

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/539880>

سعيد الزهراني - الطائف

A A

تقدم أكثر من 1700 موظف، في مختلف القطاعات الحكومية، بشكاوى ضد وزاراتهم إلى ديوان المظالم، خلال عام 2016؛ يطالبون بإنصافهم من بعض القرارات، التي يرون صدورهم بغير وجه حق. وأوضحت مصادر لـ«المدينة»، أن هذه التظلمات تشمل 271 شكوى ضد وزارة الخدمة المدنية، وحدها، فيما توزع العدد الباقي، ضد مختلف الوزارات. وكشف تقرير رسمي، لوزارة الخدمة المدنية، أن الوزارة تابعت العديد من القضايا المتعلقة بموظفي الدولة، التي أقيمت ضد تلك الوزارات المختلفة، حول ما يتعلق بأنظمة وشؤون الخدمة المدنية. وأوضحت أن الباحثين، والمستشارين بالوزارة، تابعوا جميع القضايا، ضد وزارة الخدمة وقدموا لديوان المظالم، المذكرات، والردود النظامية، اللازمة لإنهاء هذه الخصومات. تجدر الإشارة إلى أن عددا من الوزارات أنشأت خلال العامين الماضيين إدارت للموارد البشرية، والتواصل الداخلي، لاستقبال تظلمات الموظفين على القرارات الصادرة بحقهم.



12 شكوى يوميا ضد مكاتب وشركات الاستقدام في السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م

http://www.aleqt.com/2017/09/12/article_1250141.html

عبد السلام الثميري من الرياض

نظرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في 4221 شكوى تقدم بها عملاء ضد مكاتب وشركات الاستقدام في مختلف مناطق السعودية خلال 2016، وذلك بمتوسط 12 شكوى يومياً. وحسب إحصائية صادرة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اطلعت "الاقتصادية" عليها، فقد شكلت منطقة الرياض العدد الأكبر من هذه البلاغات بنحو 25 في المائة، تلتها منطقة مكة المكرمة. وشكل التأخير في استقدام العمالة نحو 55 في المائة من هذه الشكاوى.

يأتي ذلك في الوقت التي تعاملت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مع 174 شكوى مقدمة من العملاء على مكاتب وشركات الاستقدام في مختلف المناطق منذ شهر كانون الثاني (يناير) حتى شهر نيسان (أبريل) الماضي. ونفذت فرق التفتيش الميدانية التابعة للوزارة نحو 661 زيارة تفتيشية ميدانية على مكاتب وشركات الاستقدام في مختلف مناطق المملكة، من بداية كانون الثاني (يناير) حتى نهاية نيسان (أبريل) الماضي؛ للتأكد من التزامها بضوابط وقواعد الاستقدام، وتقديم خدمات العمالة واللائحة التنفيذية لنظام العمل. وأكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، استمرار الحملات والزيارات الرقابية على مختلف مكاتب وشركات الاستقدام في المملكة للتحقق من تطبيق الأنظمة، والتحقق من مدى التزام مزودي الخدمة (مكاتب وشركات) بالضوابط والقواعد الخاصة بالاستقدام. يذكر أن موقع "مساند" يعد إحدى مبادرات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي تربط الجهات المعنية المسؤولة بكل ما يتعلق بالعمالة المنزلية تحت مظلة واحدة، حيث بلغ عدد مكاتب وشركات الاستقدام المسجلة 605 مكاتب (مكتب وشركة استقدام)، في حين بلغ عدد العمالة المستفيدة من الموقع 61411 عاملاً وعاملة، إضافة إلى وجود أكثر من 40 ألف سيرة ذاتية لعمال الخدمة المنزلية في الموقع. ويعد "مساند" نواة التحول الإيجابي لخدمات الاستقدام، من خلال طرح مجموعة من الحلول التطويرية الرامية لتحسين بيئة عمل هذا القطاع تحت مظلة هذا البرنامج، إذ يهدف إلى تحسين وتطوير قطاع العمالة المنزلية في المملكة، عبر تنسيق العلاقة بين مزودي الخدمة (مكاتب وشركات الاستقدام)، وأصحاب العمل المستفيدين من الخدمات التي يقدمها "مساند"، وعمال الخدمة المنزلية، من خلال تقديم تطبيقات تقنية مبتكرة وخدمات إلكترونية، تستهدف أصحاب العمل ومقدمي الخدمات في المملكة وخارجها.



في خامس حالة من نوعها... وفاة سعودي مصاب بالتوحد في عمان!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ذو الحجة 1438 هـ - 13 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/24015467>

عمان - صالح الحجاج

توفي شاب سعودي (33 عاماً) من مصابي التوحد في أحد المراكز الخاصة في الأردن، في حين تتداول مواقع التواصل الاجتماعي وجود شبهة جنائية، وتعد هذه الحالة الخامسة لسعوديين مصابين بذات المرض يتوفون داخل المراكز المتخصصة في الأردن. وأصدر النائب العام للجنایات الكبرى القاضي أشرف العبدالله أول من أمس، قراراً بحظر النشر في قضية مقتل الشاب السعودي ومن ذوي الإعاقة الذهنية في مركز تربية خاصة يتبع للقطاع الخاص.

وقال العبدالله في تصريحات صحافية إن قرار حظر النشر يشمل أي أخبار أو معلومات أو فيديوهات أو صور في واقعة النشر، سواء عبر المواقع الإلكترونية أم وسائل التواصل الاجتماعي أم أي وسيلة أخرى، ومن يقوم بالنشر يضع نفسه «تحت طائلة المساءلة الجزائية»، وذلك لاستكمال إجراءات التحقيق، وحفاظاً على سريته كون المدعي العام لمحكمة الجنایات الكبرى يتولى التحقيق في هذه القضية.

وشدد على «أن النيابة العامة ستقوم بملاحقة كل من يقوم بخرق قرار حظر النشر». وأوضح مصدر أمني لـ«الحياة»، أنه تم بدء التحقيقات في القضية، بعدما أشارت التحقيقات الأولية إلى احتمال وجود شبهة جنائية أدت إلى وفاته، وتم نقل الجثة إلى الطبيب الشرعي لمعرفة سبب الوفاة.

من جهته، أوضح والد الشاب محمد أن ابنه الذي أدخل أحد المراكز الخاصة في الأردن مصاب بالتوحد، وأنه أبلغ بوفاته ابنه أول من أمس، مشيراً في حديثه لـ«الحياة» إلى وجود شبهة جنائية في الوفاة ونحن بانتظار نتائج التحقيقات.

وتواصلت «الحياة» مع المتحدث الرسمي بالسفارة السعودية في الأردن عبدالسلام العنزي، الذي أكد أنه سيقوم بالتعليق على سبب الوفاة، غير أننا لم نتلق رداً حتى إعداد الخبر.

إلى ذلك أوضح نائب السفير السعودي لدى الأردن محمد العتيق لـ«الحياة» أن السفارة في عمان تبليت بوفاته الشاب السعودي، وتم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة، وفي انتظار نتائج الطب الشرعي.

ونشرت «الحياة» في وقت سابق مطالبة مواطنين بإنهاء معاناتهم مع أبنائهم المصابين بمرض التوحد، وقالوا خلال لقائهم في مراكز التوحد في الأردن، إنهم يعانون الأمرين بعدم وجود مراكز لرعاية المصابين بمرض التوحد في السعودية، وبعضنا يعمل في القطاع العسكري وليس مسموحاً له بالسفر من دون موافقة، إضافة إلى تكاليف السفر من حجوزات وطيران.

كما زارت «الحياة» عدداً من المراكز الخاصة بمعالجة مرض التوحد في الأردن، والتقت عدداً كبيراً من السعوديين فيها من مختلف الأعمار، وشاهدت أعمالاً لهم مثل قطع من السدو كتب عليها شعار المملكة، وأعمال نحت، وتعرفت على تعلقهم بالكرة السعودية، وأسماء اللاعبين السعوديين.

من جهتها، أوضحت رئيسة مجلس جمعية أسر التوحد والفصام في السعودية الأميرة سميرة الفيصل في تصريح سابق، أن الجمعية تستقبل يومياً ما بين 3 و5 حالات جديدة طلباً للحصول على تشخيص، والمصابون بمرض التوحد بازدياد، مبيّنة أن من أهم أسباب المرض التي جعلت أكثر من ١٥٠٠ توحدي يعالجون في الأردن بدلاً من معالجتهم وإيوائهم في مراكز مماثلة في المملكة عدم وجود مراكز مشابهة لما هو في الأردن. وأعربت عن أمنيته بإيجاد مراكز مشابهة لهذه المراكز في السعودية، واحتساب البعثة داخلية حتى يستطيع أصحاب المراكز جلب الأطباء والمختصين في رعاية التوحديين، بدلاً من الذهاب إلى الأردن وغيرها من الدول الأخرى ليبقى أبنائنا في بلدنا، ومراعاة لظروف الأسر المالية.



«العمل»: تأنيث محال المستلزمات النسائية بالمراكز المغلقة

والمفتوحة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ذو الحجة 1438هـ - 13 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/24015470>

جدة - «الحياة»

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن المرحلة الثالثة من تطبيق قرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها، تستهدف المحال المتعلقة ببيع المستلزمات النسائية في المراكز التجارية المغلقة والمفتوحة والقائمة بذاتها.

ومن المقرر تطبيق قرار التأنيث في مرحلته الثالثة في غرة شهر صفر المقبل 1439هـ، إذ كان من المفترض تطبيقه في الأول من محرم من العام الحالي، كما أعلنت الوزارة سابقاً، بما يضمن توفير بيئة عمل آمنة ومناسبة ومستقرة للمرأة العاملة بشكل محفز ومنتج، وبما يدعم فرص ومجالات عمل المرأة السعودية في منشآت القطاع الخاص. وتأتي المرحلة الثالثة من قرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها، استكمالاً للمرحلة الأولى والثانية، التي تم تطبيقها في وقت سابق، إذ تشتمل الأنشطة المستهدفة توطينها في المرحلة الثالثة على بيع العطور النسائية، والأحذية والحقائب والجوارب النسائية، بالإضافة إلى الملابس النسائية الجاهزة، والأكشاك التي تباع المستلزمات النسائية، وأقسام المحال التي تباع ملابس نسائية جاهزة مع مستلزمات أخرى متعددة الأقسام، والأقمشة النسائية.

كما يستهدف التأنيث المحال الصغيرة القائمة بذاتها التي تباع فساتين العرائس والعباءات النسائية والإكسسوارات والجلابيات النسائية، ومستلزمات رعاية الأمومة، وأقسام الصيدليات في المراكز التجارية المغلقة التي تباع إكسسوارات وأدوات تجميل.

المري يروي تفاصيل اعتقال شقيقه بعد عودته من الحج

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ذو الحجة 1438هـ - 13 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/24015420>

روى جابر المري، شقيق الحاج القطري حمد المري المعتقل في الدوحة بعد أدائه الحج هذا العام ووصوله إلى معبر سلوى البري، أن شقيقه اقتيد فور وصوله من ضباط قطريين إلى جهة غير معلومة، ثم ظهر بعد ذلك ما أسماه مسرحية تصوير الفيديو وهو مقيد في منطقة صحراوية، لإظهار أنه مختطف.

وأكد جابر في حديث مع «العربية» أمس، أن آخر اتصال مع شقيقه «كان قبل نحو ثلاثة أيام من طريق زوجته، وكان يطلب تزويده بالملابس، بعد اعتقاله من السلطات القطرية». وأضاف: «المحزن طريقة الاعتقال التي تمت بوحشية زرعت الرعب في قلب الزوجة والأطفال، فضلاً عن المعاناة التي تعيشها الأسرة حالياً نتيجة طريقة الاعتقال غير الإنسانية».

ولفت إلى أن أسرته «تتخوف على حياته، إلا أنه أوضح أن رجل أمن سيقوم باستلام ملابس شقيقه لأخذها إليه»، وقال إن شقيقه لدى دخوله المعبر أوقف من السلطات القطرية، واتصل بأحد أشقائه، الذي جاء لاستلام السيارة ونقل العائلة إلى المنزل.

وأوضح جابر أن تصوير شقيقه وبثه عبر وسائل التواصل الاجتماعي «تحت الإكراه والتهديد»، وأنه «لا يستبعد تهديد السلطات القطرية لشقيقه بإلحاق الأذى الجسدي به وتهجيرهم»، لافتاً إلى أن حمد هاجر عام 2004، وأعيدت إليه جنسيته القطرية عام 2006.

وتساءل جابر عن سبب إعادة 50 في المئة من القطريين المهجرين في عام 2006، واصفاً ما جرى بنوع من الانتقام، إذ إن كل أسرة عاد قسم منها، في حين منع آخرون. مشيراً إلى أن هناك نحو ستة آلاف قطري مهجر في الخارج.



التأمينات: 11692 إصابة عمل بالقطاع الخاص خلال 3 أشهر

بينها 104 وفيات و190 حالة للنساء

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 22 ذو الحجة 1438هـ - 13 سبتمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/540030>

سعد آل منيع - جدة

كشف تقرير صادر من الإدارة العامة للتخطيط والتطوير بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن تسجيل 104 حالات وفاة من بين 11,692 حالة إصابة عمل للعاملين في القطاع الخاص خلال الربع الأول من العام الحالي 2017م أغلبهم من الرجال، حيث بلغ عدد الإصابات والوفيات 11,502 حالة بالإضافة إلى 190 حالة للمرأة العاملة في القطاع الخاص.

وأبان التقرير الذي حصلت «المدينة» على نسخة منه أن عدد الإصابات التي شفيت بدون عجز بلغ 7,310 حالة أما حالات الشفاء بعجز سواء كان جزئياً أو كلياً بلغ 843 حالة فيما بلغ عدد الحالات التي مازالت تحت العلاج 3,435 حالة أما عدد حالات الوفاة أثناء العمل فبلغ عددها 104 حالات.



بيشة: الصحة تحقق في مقطع «أخدم نفسك»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 ذو الحجة 1438 هـ - 13 سبتمبر 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1571679>

إبراهيم الأكلبي (بيشة @Ibrahimalaklobi) تحقق مديرية الشؤون الصحية بمحافظة بيشة في مقطع «أخدم نفسك»، الذي تم تداوله على نطاق واسع، ووجه انتقادات حادة لمستشفى تثليث وخدماته الطبية. وأوضح المتحدث باسم صحة بيشة عبدالله سعيد الغامدي أن مدير الصحة في بيشة علي يحيى آل كاسي وجه بتشكيل لجنة للتحقيق والإفادة بشكل عاجل عن ما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي بخصوص الخدمة بمستشفى تثليث العام. ووعده المتحدث بنشر نتائج تفاصيل التحقيق حال الانتهاء منه.

وكان مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي ركزوا خلال اليومين الماضيين على المطالبة بتحسين وتجويد خدمات مستشفى تثليث العام ودعمه بالكوادر والاهتمام بخدمة المرضى ونظافة المستشفى، وأطلق مغردون وسمياً بعنوان مستشفى تثليث العام (أخدم نفسك)، وصل إلى الترند، على خلفية مقطع تم نشره على اليوتيوب ظهر فيه طبيب يوجه مرافق مريض بأن يقوم بخدمة نفسه، قائلاً له «أخدم نفسك». وأعلنت صحة بيشة أن مستشفى تثليث العام استقبل خلال إجازة عيد الأضحى أكثر من (4900) مراجع، فيما استقبل قسم الطوارئ (4262) حالة، والعيادات الخارجية (728) مريضاً، وبلغ عدد الولادات خلال نفس الفترة (35) ولادة. منها (8) ولادات قيصرية.



«الشورى» يسحب توصياته بشأن تعديل المادة 77.. ويراجع

خط الفقر

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو الحجة 1438 هـ - 14 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/24034195>

الرياض - سعاد الشمراني
سحب مجلس الشورى، للمزيد من الدرس، أهم توصياته، التي تنص على المسارعة في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة ما ترتب على تطبيق المادة 77 من نظام العمل من أضرار فادحة لحقت بأعداد من المواطنين العاملين في القطاع الخاص، تقدم بها العضو عساف أبوثنين والعضو لطيفة الشعلان، كما تراجع عدد من أعضاء مجلس الشورى عن توصياتهم على تقرير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الذي كان يناقشه المجلس أمس (الأربعاء)، وكان من أبرزها توصية تنص على تعريف الوزارة لخط الفقر في الوطن، والتي قدمها العضو طارق فدعق، وتوصية تدعو إلى وضع مؤشرات واضحة لمتابعة ظاهرة التسول، قدمها عبدالله الضراب، فيما تراجع العضو سليمان الفيفي عن مطالبته بدعم مستفيدي الضمان من غير أموال الزكاة، لأنه يوجد من بينهم من لا يحل له مال الزكاة ومن يتخرج من أخذها على رغم حاجته.

وأسقط التصويت في جلسة أمس، عدداً من التوصيات، منها ما تقدم به عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي، والتي تدعو إلى حث وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على إجراء مراجعة شاملة لقرار إيقاف استقدام العمالة المنزلية من أثيوبيا للعودة عنه للحاجة الماسة إلى خدمات تلك العمالة وفق ضوابط محددة، من بينها الكشف عن الصحة النفسية وجودة التدريب والتأهيل قبل الاستقدام ومراعاة الإنصاف في الأجور، كما أسقط توصية حث مجلس الهيئة العامة للأوقاف على السعي لإحياء الأوقاف المحبوسة على الحرمين الشريفين حينما تكون في البلدان الإسلامية ودرس استثمارها والاستفادة من ريعها في الأوجه التي أوقفت من أجلها، وهي توصية مشتركة لعضوي المجلس أحمد الزيلعي وأحمد الغامدي.

جاء ذلك بعد الاستماع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي طرحوها أثناء مناقشة التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية للعام المالي 1436-1437هـ في جلسة سابقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله الفوزان، وقرر المجلس بعد ذلك مطالبة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالإسراع في تطبيق التأمين الصحي على الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، ومراجعة خريطة فروعها والقيام بالتوزيع العادل لجميع الدور والمؤسسات والمراكز، بحيث تخدم جميع الفئات في جميع مناطق المملكة.

وطالب المجلس في قراره وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية للعمل على فصل الجمعيات والمؤسسات الأهلية عن الوزارة لتكون بإشراف هيئة مستقلة، ومعالجة القصور في الخدمات التي تقدم في الدور والمراكز والمؤسسات الإيوائية وتضمين خدماتها البرامج الثقافية والاجتماعية والتعليمية والتربوية والترفيهية. من ناحية أخرى، دعا المجلس المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية إلى التنسيق مع الجامعات ومراكز البحوث فيها لتحديد أهم التحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، وتشكيل فرق بحثية مشتركة لدراسها ومعالجتها قبل أن تتحول إلى ظواهر سلبية عامة.

كما طالب المجلس الوزارة بالتوسع في إنشاء دور رعاية صحية نهائية لكبار السن وذوي الإعاقة والمرضى ما بعد الجراحات، وهي توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس عضو المجلس الدكتور خالد العقيل. من جانب، آخر ناقش المجلس خلال تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن التقرير السنوي لوزارة البيئة والزراعة (وزارة الزراعة سابقاً) للعام المالي 1436-1437هـ تلاه رئيس اللجنة معالي المهندس عباس هادي.

كما طالبت اللجنة الوزارة السماح للجمعيات التعاونية والزراعية ومكاتب الاستقدام باستقدام العمالة الزراعية الموقفة وتأجيرها على المزارعين وصيادي الأسماك، وكذلك وضع إطار تنظيمي لإقامة المهرجانات الزراعية والأيام المفتوحة للمزارعين بحسب الميزة النسبية لكل منطقة زراعية.

وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش تساءل أحد الأعضاء عن كميات المياه الجوفية في المملكة، كما لوحظ أن التقرير لم يتضمن تفاصيل عن الوضع الحالي لسوسة النخيل، في حين أشار آخر إلى أن التقرير تجاهل أيضاً الزراعة المستدامة والمياه المعالجة وتساءل عن أسباب تدهور الزراعة وتدنيتها في المدرجات بالمناطق الجنوبية من المملكة، مطالباً بإعادة درس فرص الاستثمار الزراعي في الخارج، مؤكداً ضرورة التعامل مع سوسة النخيل كوباء.

من جهتها، أشارت إحدى عضوات المجلس إلى وجود حالات مرض الحمى المالطية على رغم من سهولة العلاج، مطالبة الوزارة في هذا الصدد باتخاذ إجراءات وقائية صارمة للتخلص من المرض بصورة نهائية، كما طالبت الوزارة بتكثيف البرامج التثقيفية للوقاية من المرض وتوضيح خطورته على المجتمع.

بعد ذلك، ناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التقرير السنوي لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة للعام المالي 1436-1437هـ، تلاه رئيس اللجنة عبدالرحمن الراشد. وطالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها للمجلس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية بالإسراع في توفير الأراضي التي تحتاج إليها المدينة في المواقع الجغرافية الملائمة لإدخال منظومة الطاقة الذرية في المملكة، وتضمين تقاريرها القادمة تفاصيل عن مصروفاتها المالية المعتمدة والمنفق منها، والمبالغ المطلوبة لتنفيذ استراتيجيتها التنفيذية، ودعت اللجنة المدينة إلى الإسراع في اعتماد الهيكل التنظيمي واللوائح المالية والإدارية المقترحة من المدينة بما يمكنها من تحقيق أهدافها. وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش تساءل أحد الأعضاء عن موعد تحدد المدينة لإدخال الطاقة المتجددة والذرية في الطاقة المستخدمة حالياً، في حين طالب آخر بالإسراع في تأسيس برنامج وطني للطاقة النووية والمتجددة وإشراك القطاع الخاص فيه. من جهته، طالب أحد الأعضاء مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بالمحافظة على الكفاءات الوطنية التي تضمها، في حين رأى آخر ضرورة الإسراع في تفعيل الاتفاقات الدولية التي أبرمتها مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية.

«العمل»: أجير «يُمكن اليمنيين من تحويل هوية «زائر» إلى «مقيم»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو الحجة 1438 هـ - 14 سبتمبر 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/24034194>

الرياض - «الحياة»

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أنه بإمكان الأشقاء اليمنيين المقيمين في المملكة، الذين سبق لهم الحصول على هوية زائر، الاستفادة من خدمة أجير «إشعار أهلية عمل»، عبر رابط البوابة: <https://visitors.ajeer.com.sa>، بحيث ستمكنهم هذه الخطوة من تحويل بطاقة الزائر إلى إقامة نظامية لدى المديرية العامة للجوازات. وقال المتحدث باسم الوزارة خالد أباالخير: «إنه يجب على الزائر اليمني أن يتراوح عمره بين 18 إلى 60 عامًا ليستفيد من خدمة أجير إشعار أهلية عمل، وأن يحمل بطاقة زائر صالحة صادرة عن المديرية العامة للجوازات، وجواز سفر من الحكومة الشرعية اليمنية، وأن يتم تسجيل معلومات الجواز على الملف الحدودي الخاص بالزائر اليمني لدى المديرية العامة للجوازات».

ودعا المتحدث باسم الوزارة، الأفراد وأصحاب المنشآت والأشقاء اليمنيين إلى الاستفادة من الخدمة عبر زيارة الموقع الإلكتروني لبوابة «أجير»، واتباع الخطوات الموضحة في الموقع للاستفادة من الخدمة، وفي حال وجود أي استفسارات يمكن الاتصال على هاتف خدمة العملاء في بوابة «أجير».

مجلس الشورى يوافق على توظيف المرأة في المناصب القيادية في «العمل»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو الحجة 1438 هـ - 14 سبتمبر 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/24034190>

الرياض - سعاد الشمراني

وافق مجلس الشورى بالإجماع على توظيف المرأة في المناصب القيادية العليا في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. وقالت لـ«الحياة» مقدمة التوصية الدكتورة لطيفة الشعلان: «أنا مسرورة بحصول هذه التوصية على أغلبية كبيرة في التصويت الذي جرى أمس (الأربعاء)، فمع أن النساء يعملن منذ أمد في الوزارة إلا أن وظائفهن اقتصرت على المراتب المتدنية والوسطى، ولم يصلن للمواقع القيادية العليا في وزارة تشكل النساء ٧٠ في المئة من المستفيدين من خدماتها»، وتابعت: «إن كثيراً من المشكلات المتعلقة بالتأنيث وغيرها يمكن حلها بتمكين قيادات يتوافرن على الكفاءة والخبرة والفكر التنويري».

وجاءت موافقة المجلس على التوصية التي تقدم بها ثلاثة أعضاء هم لطيفة الشعلان وعساف أبوثنين وموضي الخلف، التي تنص على المطالبة بتمكين المرأة من المناصب القيادية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتبنتها اللجنة الاجتماعية في المجلس برئاسة عبدالله الفوزان على تقرير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وكانت في صيغتها الأولى

بسقف أعلى يطالب بتعيين امرأة في منصب نائبة وزير للتنمية، لكن وكما يبدو فإن جولة من المناقشات بين اللجنة والمقدمين الثلاثة انتهت بقرار المجلس الذي تمثل في مطالبة الوزارة بتمكين المرأة من المناصب القيادية العليا بما يتضمن دون النص صراحة على منصب نواب للوزير من النساء.

وكان الأعضاء، الشعلان وأبوثنين والخلف، استندوا في توصيتهم إلى أن التحديات الملحة التي تواجه الوزارة في الوقت الراهن في مجال العمل، كمشكلات سوق العمل وخفض نسبة البطالة تقتطع جزءاً كبيراً من مجهودات الوزارة، بما قد يؤثر سلباً على جوانب الاهتمام بالتنمية الاجتماعية بمجالاتها المتنوعة، مثل الجمعيات الخيرية والضمان الاجتماعي ورعاية ذوي الإعاقة والأيتام والمسنين وذوي الظروف الخاصة وتنمية المرأة والأسرة والطفولة وفئة الشباب، خاصة مع تنامي حدة استقطاب الشباب من بعض التيارات المتطرفة.

كما ذكروا أن الكوادر النسائية تشكل الأغلبية في مجال العمل بالشؤون الاجتماعية عالمياً (81.6 في المئة في أميركا، وأكثر من 75 في المئة في كل من بريطانيا وكندا وأستراليا)، وأغلب من يشغلون المناصب العليا للإشراف على التنمية الاجتماعية في دول العالم المختلفة هم من النساء بما في ذلك منصب وزيرة التنمية الاجتماعية في كثير من البلدان العربية والخليجية مثل الإمارات، والكويت، وعمان، والأردن، ومصر، والسودان، والمغرب، وليبيا (والبحرين وتونس سابقاً)، وهذه النسب العالمية تعكس قدرة النساء على الإدارة الفعالة في هذا القطاع الحيوي من العمل المؤسسي. وأوضحوا أن من أهداف رؤية المملكة 2030 هي رفع نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة من 22 في المئة إلى 30 في المئة، وللدولة توجه متدرج نحو تعزيز حضور المرأة في الشأن العام وتمكينها من المناصب القيادية، إذ إن المملكة هي من ضمن الأدنى عالمياً في نسبة النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية على مستوى شغل المرتبتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة، ناهيك عن مناصب أعلى كنائب وزير.



«الخدمة المدنية» تطلق خطة لتوطين 28 ألف وظيفة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو الحجة 1438 هـ - 14 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/24033384>

الرياض - «الحياة»

بدأت وزارة الخدمة المدنية في مرحلتها الأولى من خطة مسارات توطين الوظائف في الجهات الحكومية، التي تهدف إلى إحلال المواطنين في الوظائف العامة التي يشغلها غير سعوديين بشكل تدريجي وفق خطة موضوعة، بمشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة في إعدادها وفق نسب سنوية تلتزم بها تلك الجهات باعتبارها راعت جميع الجوانب، ومن ذلك عدم تأثر الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأوضح نائب وزير الخدمة المدنية عبدالله الملقي أن الخطة تسعى إلى توطين ما لا يقل عن 28 ألف وظيفة على جميع السلاسل الوظيفية بنهاية 2020، ولهذا الغرض عقدت الوزارة العديد من ورش العمل للمختصين في الجهات الحكومية خلال الفترة الماضية، لغرض التوافق على الخطة التدريجية المناسبة وتحديد الأدوار والمهام، مشيراً إلى أن الوظائف المشغولة بغير سعوديين في القطاع الحكومي، تتركز بصفة أساسية في القطاعين الصحي والتعليم العالي، مبيناً أن لذلك أسباباً عدة من أهمها التوسع الكبير والسريع في تلك القطاعات لمقابلة النمو المتزايد في برامج التنمية في مختلف المناطق والمحافظات، ما جعل من المتعذر على المؤسسات التعليمية والتدريبية تخريج دفعات من المتخصصين في تلك المجالات تفي بالحاجة بحكم ما تتطلبه عملية الإعداد من وقت ليس بالقصير خصوصاً التخصصات الطبية.

وأكد الملقي في تصريح صحافي أن تضافر جهود الجهات الحكومية بعضها لبعض خصوصاً جهات الإعداد كالمؤسسات التعليمية في التعليم العالي، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية سيحقق النتائج المرجوة.

وفي المقابل لفت إلى أن مسارات التوطين الأخرى ستشمل أيضاً مبادرة «وافد» التي تهدف إلى متابعة جميع المتعاقدين غير السعوديين، عن طريق وضع إجراء تقني للمتعاقدين غير السعوديين العاملين في الجهات الحكومية من مرحلة نشوء الحاجة لدى الجهات للتعاقد من داخل المملكة أو خارجها إلى مرحلة الإحلال بالمواطنين، إذ يجري العمل حالياً على تجهيز البرنامج الآلي لهذه المبادرة والذي سيتم إطلاقه في الفترة المقبلة والقريبة، وسيتم التنسيق للمبادرة مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الخارجية والإدارة العامة للجوازات.

وأكد الملفي أن الوظيفة العامة مكفول حق شغلها للمواطن متى ما توافرت لديه متطلبات شغلها النظامية، إذ لا يمكن شغلها بغيره إلا إذا ثبت لدى الوزارة تعذر شغلها بالمواطن، كأن تعلن ولم يتقدم لها أحد أو أن تكون تلك الوظائف تفوق إعداد طالبي العمل المتقدمين على برنامج جدارة أو لدى الجهات الحكومية التي لديها صلاحية التوظيف مثل الوظائف الطبية في مستوى أخصائي واستشاري في بعض التخصصات، وكذا بعض رتب وتخصصات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.



«الشورى» يطالب بالمسارعة بتطبيق التأمين الصحي لمستحقي الضمان

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ذو الحجة 1438 هـ - 14 سبتمبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1622857>

الرياض - عبدالسلام البلوي

وافق مجلس الشورى بالأغلبية على توصية للإسراع في تطبيق التأمين الصحي على الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، مقرأً توصية لمنصور الكريديس في هذا الشأن، كما طالب بتمكين المرأة من المناصب القيادية العليا في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية "شقها الاجتماعي"، وحسب مضمون توصية للأعضاء عساف أبوثنين ولطيفة الشعلان وموضي الخلف، فذلك تحقيقاً للمصلحة العامة، وتأجل حسم توصية للعضو عبدالله الضراب نقلتها لجنة الأسرة والشباب للتقرير الخاص بشق "العمل" من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وقد طالبت بعدم السماح للعمالة بممارسة المهن الفنية مثل التمديدات الكهربائية والسياسة والميكانيكا والنجارة والحداثة، وغيرها إلا بعد تجاوز الاختبارات المتعلقة بالمهنة من المراكز المعتمدة داخل المملكة.

وصوت المجلس اليوم الأربعاء على فصل الجمعيات والمؤسسات الأهلية عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتكون تحت إشراف هيئة مستقلة، ومراجعة خريطة فروع الوزارة والتوزيع العادل لها لتخدم جميع الفئات في مدن ومحافظات المملكة، والتأكيد على قرار الشورى الصادر في جمادى الأول عام 1435 ومطالبته بتزويد المجلس بالتقرير السنوي

للسندوق الخيري الاجتماعي، أسوةً بالصناديق التنموية الأخرى حسبما نصت عليه المادة 29 من نظام مجلس الوزراء، كما شدد الشورى على معالجة القصور في الخدمات التي تقدم في الدور والمراكز والمؤسسات الإيوائية. إلى ذلك يناقش الشورى اليوم والمسارعة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة ما ترتب على تطبيق المادة 77 من نظام العمل من أضرار فادحة لحقت بأعداد من المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وهي توصية للعضو عساف أبوثنين والعضو لطيفة الشعلان، كما يبحث المجلس حث وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة إجراء مراجعة شاملة لقرار إيقاف استقدام العمالة المنزلية من أثيوبيا للعودة عنه للحاجة الماسة إلى خدمات تلك العمالة وفق ضوابط محددة من بينها الكشف عن الصحة النفسية وجودة التدريب والتأهيل قبل الاستقدام ومراعاة الإنصاف في الأجور، وفق توصية إضافية للعضو أحمد الزيلعي على التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.



تقديم إلكتروني للكبار والأرامل والمطلقات في الضمان

شمول أسر مدمني المخدرات بأربعة شروط

المصدر: جريدة المدينة الخميس 23 ذو الحجة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/540183>

أمين رزق
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على السماح لكبار السن والمطلقات والأرامل وأبنائهم بالتقديم للضمان الاجتماعي إلكترونياً، في إطار التيسير على المستحقين. وأوضحت الوزارة عبر موقعها الإلكتروني، أن أسر مدمني المخدرات يشملها الضمان الاجتماعي بشروط منها تقديم تقرير طبي بأن رب الأسرة يتعاطى مخدرات، مع إرفاق صورة من بطاقة العائلة وشهادات ميلاد الأبناء وحساب بنكي باسم صاحب الطلب. ونفت الوزارة إيقاف إعانة التأهيل الشامل عن القبائل النازحة، مشيرة إلى أن الإعانة لا تنطبق على المصابين بانزلاق غشروي. ولفتت إلى إمكانية تقديم اعتراض إلكتروني على الاستبعاد من الإعانة أو عبر الفروع بشكل مباشر. وفي شأن آخر، أوضحت الوزارة إمكانية تعديل أي منشأة نسب التوطين لديها سواء من خلال التوظيف المباشر، أو الاستفادة من خدمة التوطين الموازي. وشددت على عدم إصدار أي رخص عمل أو تجديد للعمالة في النطاق الأصفر، وذلك لانخفاض نسب التوطين بها. وتسعى المملكة حالياً لدعم فرص التوطين في مختلف القطاعات في ظل زيادة عدد الخريجين لأكثر من 250 ألف سنوياً، وتراجع النشاط الاقتصادي مما يؤثر على قدرة المؤسسات على استيعاب العمالة الجديدة.

التأمين الصحي .. وبطاقة الهوية

المصدر: جريدة الاقتصادية 19 ذو الحجة 1438 هـ - 10 سبتمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/09/09/article_1248631.html

أنا كوين

شهدت بيرو نموا اقتصاديا هائلا خلال السنوات الـ 15 الماضية. وللمساعدة في وصول المكاسب الاقتصادية إلى الفقراء، بدأت الحكومة سلسلة من البرامج الاجتماعية في بداية الألفية، تمتد من التعليم إلى الصحة، فالمعاشات التقاعدية، وتستهدف أولئك الذين يعيشون عند قاع السلم الاقتصادي. ومنذ أن أقرت الحكومة قانونا عام 2009 يرمي إلى توفير الرعاية الصحية الشاملة، تحسنت مؤشرات التنمية بدرجة كبيرة في بعض مناطق بيرو. وانخفضت معدلات الإصابة بسوء التغذية المزمن من 28 في المائة إلى 13 في المائة بين عامي 2008 و2016، ويعود هذا في جانب كبير منه إلى استراتيجية حكومية يشارك فيها عديد من القطاعات، وشملت تنمية الطفولة المبكرة، والمكملات الغذائية، والتحويلات النقدية المشروطة، وذلك ضمن عديد من المبادرات الأخرى. كما انخفضت معدلات الوفاة بين الرضع والأمهات. ويتوقف جانب من النجاح في الدفع نحو توفير خدمات صحية أفضل على التأكد من التسجيل الفوري للمواليد الجدد. في العقود الماضية، لم يكن يجري تسجيل أغلب المواليد، لا سيما في المناطق الريفية النائية إلا أن اليوم، أصبح كل مولود جديد يوضع في مستشفى أو مركز صحي حضري يمنح شهادة ميلاد والحق في استخراج بطاقة هوية وطنية بعد الولادة. وترتبط هوية الطفل ببصمة إبهام الأم ويعرف برقم قومي يتألف من ثمانية أرقام. ويتم تلقائيا تسجيل المواليد الجدد المولودين لأباء يستحقون الحصول على مساعدات في برنامج التأمين الصحي في بيرو. والآن، بات 80 في المائة من سكان بيرو البالغ عددهم 31 مليون نسمة تقريبا مدرجين في نظام التأمين الصحي، وتتوقع وزارة الصحة أن تصل البلاد إلى حد التغطية الشاملة بحلول عام 2021. ومن هذا السر الذي أسهم في تغيير حياة الابنة ميلوسكا حيث كانت تشعر بأن هناك شيئا ما خطأ عندما بدت على ابنتها الصغيرة بيرينا علامات الصمم وهي بعد في مقتبل العمر. قالت ميلوسكا، "بدأت أتساءل عما إذا كانت تستطيع أن تسمعي". وبعد جولات من الاختبارات، أيقنت ميلوسكا أن ابنتها مصابة "بالصمم التام" وأن وسائل المساعدة البسيطة على السمع لن تجدي نفعاً. وأبلغها الأطباء أن الحل لن يأتي إلا من خلال عملية تتكلف 30 ألف دولار لزراعة قوقعة في الأذن. بالنسبة لميلوسكا، التي تعمل نوبات ليلية كحارس في أحد المطاعم الفاخرة بليما، عاصمة بيرو، كان وقع النبأ مدمراً. قالت، "شعرت كما لو أن أحداً سكب دلو من الماء البارد فوق رأسي. لم أدر ماذا أقول أو أفعل". طلبت ميلوسكا المساعدة عبر المنظمات والمستشفيات. وأثناء بحثها، التقت أما أخرى استطاعت أن تزرع لطفلها قوقعة أذن من خلال برنامج التأمين الصحي في بيرو. ولحسن الحظ، كان لبيرينا التي بلغت السادسة من عمرها الآن، شهادة ميلاد وبطاقة هوية تسمح للمشاركين بالاستفادة من عدد من الخدمات الحكومية، التي تشمل المزايا الطبية التي يوفرها برنامج التأمين الصحي في بيرو. فجأة، لم يعد هدف ميلوسكا في زرع قوقعة لأذن ابنتها بعيد المنال. بالنسبة لميلوسكا، غير العامان الماضيان حياتها. فبعد الحصول على التأمين الصحي من برنامج التأمين الصحي في بيرو، أخذت ميلوسكا ابنتها إلى أحد المستشفيات المحلية في كانون الثاني (يناير) الماضي لإجراء العملية. وبعد شهرين، تم تشغيل القوقعة المزروعة. واستدعت ميلوسكا فيضاً من المشاعر وهي تشاهد ابنتها تدير رأسها من جانب لآخر عندما تم تشغيل القوقعة المزروعة. قالت، إن بيرينا كانت في البداية تقزع لأقل صوت، لكن عندما تحدثت ميلوسكا إلى ابنتها حدث شيء مفاجئ. قالت ميلوسكا، "لقد نظرت إلي. أعلم أنها سمعت صوتي. أعلم من عينيها أنها سمعت". ومنذ إجراء العملية، تغيرت الحياة جذرياً بالنسبة لبيرينا أيضاً. وقبل ذلك، قالت ميلوسكا، إن ابنتها اعتادت النوم على وضع الجنين، وكانت عيناها غائرتين. كانت ترتدي الحفاضات وتبدو شاردة الذهن وخائفة. قالت ميلوسكا، "لم أستطع أن أفهمها، وكانت تشعر بالإحباط. وكان يعتريني شعور سيء لأنني لم أكن أستطيع التواصل مع طفلي". بيد أن نمط الحياة تغير الآن تماماً. في كل صباح، تذهب بيرينا إلى المدرسة المحلية وتجلس في الفصل مع أطفال آخرين من بيرو. وتجلس مرتين أسبوعياً في جلسة خاصة مع إخصائي بمرکز السمع واللغات والتعلم في بيرو. تقول ميلوسكا، إن ابنتها لا تقوت درسا واحداً على الإطلاق، وإن سلوكها تغير كلياً. وقالت، "لقد كانت عملية الزرع نعمة".

سعودة السعودي أولاً

المصدر: جريدة الرياض الأحد 19 ذو الحجة 1438هـ - 10 سبتمبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1622110>

عبدالله بن بخيت

عندما كنت طالباً في الابتدائي لا يكتفي المدرس بإعطائنا الدروس. يفتش أظافرنا وملابسنا ويقدم لنا النصح والتوجيه وإذا لم تمش الأمور بالطيب فالعصا أو حافة المسطرة تنتظرنا. لا نملك سوى الإذعان. أولياء أمورنا كانوا يقرون هذا النوع من التربية ويشجعون عليه ويطبّقونه في المنزل أيضاً. بعيداً عن هذا كان التعليم في المملكة يسير في الطريق الصحيح. جزء من دور المدرسة أن تعلمنا الحساب والمطالعة والفقه والجزء الثاني (التربية). كيف نتحدث باحترام وكيف نعتني بصحتنا وكيف ننظر للعالم وكيف نصبح مواطنين طيبين.

كانت الحكومة تقوم بواجبها على أكمل وجه. لم تكلنا إلى جهل أولياء أمورنا. تصل سيارة لتفحصنا بالأشعة ويأتي فريق لتطعيمنا وثمة وحدة صحية تستقبلنا متى احتجنا. يوجد في المدرسة وظيفة اسمها المشرف الاجتماعي. يتابع سلوكنا وينسق مع أولياء أمورنا. تعلمت في المدرسة الابتدائية كل فنون الرياضة. تنس الطاولة وكرة الطائرة وكرة القدم وشاركت في مسرحية، والأدهى من ذلك اتقنت الرسم والخط. وتعلمت أن أنتمي لدولة اسمها المملكة العربية السعودية، ليس لها اسم آخر رديف يسمح لأصحاب الأمية تدويل عواطفنا بغطاء ديني. التعليم هو تعليم الناس ما يحتاجونه وما يجهلونه وما لا يقدرّون عليه بمفردهم مضافاً إلى ذلك الرياضيات والفقه والمطالعة إلخ.

ما الذي يحتاجه الطالب السعودي اليوم؟ أعتقد أن أول وأهم خطوة هي إعادة الإنسان السعودي إلى الحياة التي تم تهجيرها منها في العقود الثلاثة الماضية:

أولاً: التواضع.. نبدأ بتدريب الإنسان على النزول إلى الواقع. لسنا أغنى دولة في العالم ولا أقوى دولة في العالم. الإنسان السعودي غير مسؤول عن قضايا الآخرين. التصدي للقضايا الدولية سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية ليست من مهام الطالب في المدرسة أو الموظف في مكتبه أو الأب في منزله أو الخطيب في المسجد. القضايا الدولية (عربية أو إسلامية أو دولية) من مهام الحكومة والمختصين في الشؤون العالمية.

ثانياً: الاستقلال.. تدريبه على أن يكون هو نفسه. يتخذ قراراته دون مرجعية خارج والديه وأستاذه في المدرسة وعندما يكبر عليه أن يعرف أنه إنسان حر. أن يثق في عقله وفكره وإيمانه.

ثالثاً: الملكية.. كل شيء في شوارع وطنه هي ممتلكاته. أن يدرك أن كلمة حكومة أو كلمة ممتلكات عامة تمثله أو تمثل حقوقه. إزالة المخلفات التي يتركها في الشارع ستكون على حسابه. كلفة الفوضى سوف تسدد من حقه في الإسكان وفي الصحة في التعليم إلخ.

رابعاً: المواطنة.. أن المواطن السعودي أيّاً كانت منطقته أو أصله أو مذهبه أو قبيلته هو أقرب إليه من أي إنسان آخر في العالم.

التعليم أن تعلم الناس واجباتهم وحقوقهم وانتماؤاتهم، أن تجعلهم مواطنين سعوديين أولاً، ثم رياضيات ومطالعة وفقه.

إمكانية تطوير آلية الإسكان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذو الحجة 1438هـ - 11 سبتمبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1622318>

ماجد العتيبي

تسعى وزارة الإسكان إلى تمكين المواطنين من تملك المنازل، ويمثل توفر الأراضي ومساحتها وتمويل المشاريع وقدرة المواطن على الشراء والتقسيم أبرز التحديات التي تواجهها خطط الوزارة، بالإضافة إلى صعوبة تغيير أنماط السكن من التحول من الفيلات إلى الشقق، وتزداد تلك الأمور صعوبة بالمدن الكبيرة المنتشرة بالسكان. وأرى أن هناك حلولاً ممكنة، وعملية، وقادرة على تجاوز الصعوبات، على أن تشارك فيها الأجهزة الحكومية المعنية، وتتوفر الإرادة الكافية على أرض الواقع لمعالجة المعضلة بشكل يحجمها، ويطويعها، ويجعلها ممكنة الحل وذلك من خلال عدة خطوات، أوجزها في الآتي:

أولاً: تطوير الأراضي القريبة من المدن الكبيرة، مثلاً في مدينة الرياض يتم تطوير مناطق الثمامة باتجاه رماح وحفر العتش، وذلك من خلال إنشاء مدينة جديدة مرتبطة بالعاصمة بشبكة مواصلات، ومتكاملة الخدمات، ويشمل تطوير الأراضي الشوارع الواسعة والحدائق العامة وجميع خدمات الماء والكهرباء والاتصالات وخلافه، وتسجل هذه التكاليف على البلديات التي تقوم بتملك الأراضي التجارية وتأجيرها للمستثمرين بضوابط لفترة طويلة تسمح ببناء المستشفيات والمدارس والمراكز التجارية وغيرها، وتدفع البلديات جزءاً من المبالغ المؤجرة إلى صندوق استثمارات الدولة لغاية سداد المستحقات.

ثانياً: يجب ألا تقل مساحة الأراضي من 400 إلى 500 متر مع سماح البناء 60% من مساحة الأراضي فقط لمنع تكديس البناء، مما يمثل عامل جذب للعائلات السعودية التي تدفعها ثقافة السكن إلى الميل لتفضيل المساكن ذات المساحات الواسعة، ويسمح بوجود مسطحات خضراء من خلال الاستفادة من المياه المكررة لزراعة الحدائق العامة والخاصة. ثالثاً: الاستفادة من الصناديق العالمية للاستثمار من خلال القيام بتمويل وبناء الوحدات السكنية حسب التصاميم المقبولة لدى المواطنين بتكاليف معقولة، وأرى أن تكون تلك الصناديق العالمية تابعة لدول لديها اقتصاديات كبرى، وخبرات كبيرة، وستتفاعل بشكل كبير مع هذا التوجه، فالصين مثلاً، سترحب بمثل هذه المشاريع من خلال تعميد الشركات الصينية الكبرى لبناء هذه الوحدات، والتي سيعود جزء من تكاليفها إلى الأسواق الصينية، وتستفيد الصناديق بالحصول على عوائد أعلى من سندات الخزينة، وتكون قروض الإسكان مضمونة من الدولة في عدم سداد المواطن وتضمن هذه الطريقة أن يتم حساب الفائدة بنسبة متناقصة شهرياً، وتوفر للمواطن تكلفة السكن بسعر معقول، حيث إن أهداف هذه الصناديق الحصول على أرباح بسيطة أفضل قليلاً من سندات الخزينة، وأغلب أهداف تلك الصناديق الاستثمارية هو الاستفادة المالية المضمونة ويوجد آلاف المليارات لدى الصناديق العالمية التابع بعضها لحكومات دول، والأخرى لصناديق التقاعد وغيرها من الصناديق الاستثمارية.

رابعاً: يتم بناء وحدات سكنية عبارة عن شقق تخصص لمحدودي الدخل، على أن يتم تملكهم لتلك الوحدات بأقساط تتناسب مع إمكانياتهم، أو من خلال إسكانهم كمستأجرين بمبالغ ضمن قدراتهم المالية ومساعدة هذه الأسر، وتعليم أبنائهم بشكل أفضل، ومساعدتهم بالحصول على مقاعد في الجامعات والمعاهد تسمح لهم بتطوير وضعهم الاجتماعي، مما يعزز من قدرتهم على المساهمة في خدمة الاقتصاد الوطني كأيدٍ عاملة فاعلة ومتعلمة وتحظى بتدريب جيد. إن معضلة الإسكان في المملكة على الرغم من الوقت الطويل الذي مضى دون أن تحل بشكل فاعل وعملي، إلا أنها ليست عويصة إلى هذا الحد، فالأراضي متوفرة، والخدمات، ومصادر التمويل وكذلك الاستثمار، ويبقى الرهان على التحرك الحكومي لتسليم الجهات التمويلية الكبرى زمام الأمور، ويكون الدور الحكومي راعياً ومشرفاً، وضامناً لتلك الاستثمارات التي ستنفقها جهات التمويل التي ستسند إليها عملية التمويل والإقراض والتطوير لتلك الضواحي السكنية المستقبلية.

حماية موظفي الدولة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو الحجة 1438 هـ - 11 سبتمبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/539653>

إبراهيم محمد باداود

في العام الماضي أصدرت وزارة الصحة إجراءات خاصة لحماية منسوبيها من الاعتداء، مؤكدة أن تلك الإجراءات تنطبق على كل العمالة في أي منشأة وقد صدر تعميم من الوزارة اعتبر فيه الاعتداء على أي من منسوبي الوزارة بمثابة الجريمة الكبرى وطالبت الجهات المختصة بالتعامل مع مثل هذه الحوادث على هذا الأساس، مشيرة إلى أن النظام يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون أو بإحدى هاتين العقوبتين لمن يستعمل القوة أو العنف أو التهديد في حق موظف عام.

بالأمس عاد المعلمون إلى مدارسهم بعد انقضاء إجازة نهاية العام بينما تعالت أصوات بعضهم مطالبة بأهمية تهيئة المدارس بشكل مناسب لاستقبال الطلاب وتوفير الكتب من أول يوم إضافة إلى مطالبات أخرى متعلقة بالأوضاع الوظيفية مثل الدرجات المستحقة والفروقات والإنصاف في حركات النقل وقبل ذلك وبعده إعادة هيكلة المعلم وفرض قوانين لحمايته وعدم الإساءة إليه وتقديره وإعادة الهيبة له من جديد وفرض قوانين كفيلة بحماية حقوقه ماديًا ومعنويًا ليتمكن من أداء رسالته خير قيام ويأتي هذا المطلب مع تزايد الإساءات الموجهة للمعلمين مؤخرًا.

الاعتداءات أو الانتقادات التي تطل بعض الموظفين في قطاعات الدولة المختلفة تحتاج إلى أنظمة وقوانين موحدة وصارمة بحيث يتم وضعها لتشمل حماية جميع موظفي الدولة سواء من الاعتداء الجسدي أو المعنوي والمحافظة على حقوقهم وسمعتهم ومكانتهم في المجتمع مما لا يجعل كل وزارة تضطر إلى أن تصدر بيانًا أو تعميمًا للدفاع عن منسوبيها كلما صدرت إساءة اتجاههم أو وقع اعتداء على أحد منهم.

البعض ومن خلال مواقف شخصية محددة أو معرفة قاصرة أو تجربة سلبية معينة نجده يعمد إلى إصدار تعاميم لتشمل جميع منسوبي بعض القطاعات الحكومية فيصدر أحكامه المطلقة والتي تنال من مكانة وسمعة العاملين في تلك القطاعات ويلجأ إلى الإساءة إليهم والانتقاص من قدرهم وتشويه سمعتهم بشكل جماعي دون تمييز، وحتى لو كان هناك بعض منسوبي تلك القطاعات فيه ما فيه من التقصير والإخفاق وضعف الإنتاجية فهل هذا هو الأسلوب الأمثل لتقويم ذلك الأداء؟ وهل إطلاق مثل تلك الصفات السيئة على عموم المنسوبين سيساهم في تحسين أدائها وتطويره؟

في الوقت الذي على الجهات الحكومية أن تعزز من مكانة منسوبيها وتحفظ قدرهم ومكانتهم فإن عليها أيضًا أن تعمل على تطوير أدائهم وتحسين قدراتهم ومهاراتهم وتسعى إلى تحفيزهم بما يساهم في تقديم أفضل الخدمات للمجتمع.

الطبيب والمريض حقوق وواجبات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438 هـ - 12 سبتمبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1622592>

ياسر بن علي المارك

آخر ما يمكن أن يخطر على البال.. أن تتحول المستشفيات إلى حلبات للمصارعة.. يزأر فيها المريض أو أحد ذويهِ في وجه الطبيب أو الطاقم المساعد، أو يتحول فيها الطبيب إلى نمر مفترس لا يأبه بمريض، ويسوم مراجعِيهِ سوء العذاب والتجاهل!

مثل هذه الأجواء المسمومة حين تسود، تكون النتيجة فقدان المرضى لحقهم في الخدمة الطبية التي يستحقونها، وفشل الطبيب في اتخاذ القرارات العلاجية الصحيحة لصالح المرضى المراجعين.

وحسنا فعلت وزارة الصحة بوقوفها الكامل مع الأطباء والفريق الصحي ورفضها الاعتداء عليهم لأي سبب كان، بل وتبنيها الملاحقة القانونية للمحافظة على حقوق منسوبيها وحقوق المنشآت الصحية من كل ما يسيء للعمل فيها، ورغم أن مثل تلك الحوادث التي ذكرناها نادرة الوقوع، لكنها تكون خطيرة النتائج ما يستدعي الحسم وسرعة القضاء عليها.

ومن المعروف أن تلك السلبيات لا تحدث إلا من مريض أو مرافقين من ذوي الخلق السيئ، أو من طبيب متساهل متعال لا يؤدي واجبه على أكمل وجه، لذا فمن الأهمية التوعية بالحقوق والواجبات التي تحكم العلاقة بين المريض والطبيب، فمن واجبات الطبيب المعروفة تقديم خدمات الرعاية الصحية على أكمل وجه دون تفرقة بين المرضى سواء كان وزيراً أو خفيراً، فيستمع للشكوى بصدر رحب ويحسن معاملة مرضاه ويحترم إنسانيتهم ويحافظ على أسرارهم وبياناتهم، أما المريض فيجب عليه احترام العاملين الصحيين وعدم التعدي عليهم بأي شكل كان لفظياً أو جسدياً وإن يعي بأن انشغال الطبيب قد يكون بسبب حالات حرجية تهدد الحياة وتتطلب التدخل العاجل.

ولإيضاح الحقوق والواجبات يتطلب من وزارة الصحة تفعيل اللوائح الخاصة بحقوق المرضى من خلال دعم إدارات حقوق المرضى وإيجاد نظام مناوبات في أقسام الطوارئ على مدار الساعة وتعزيز جوانب التوعية بطبيعة عمل الأطباء، مع العمل على حفظ حقوق الطرفين بالوقوف على مسافة واحدة من الحياد والاستمرار في الخطوات القانونية ضد من يعتدي على منسوبيها، وأيضاً فرض عقوبات على الأطباء والطواقم الطبية المتقاعسين عن تأدية واجبهم الإنساني مهما علا شأنهم العلمي أو الوظيفي أو الاجتماعي.

عقود التشغيل الحكومية بأيدي مواطنين كل البطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438هـ - 12 سبتمبر 2017م

http://www.aleqt.com/2017/09/11/article_1249456.html

خالد السليمان

في تقرير حديث حددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية شهر ذي الحجة الحالي موعداً لبدء تطبيق النسب الجديدة في برنامج "نطاقات"، مؤكدة أن إقرار نسب التوطين المطلوبة من قبل منشآت سوق العمل في البرنامج يأتي في سياق التعامل الفعال مع المتغيرات في سوق العمل المحلية، وأوضح الناطق الرسمي للوزارة أن "نطاقات" يهدف إلى تحسين أداء السوق وتطويره، ورفع جودة التوظيف، وتوليد فرص عمل لائقة لأبناء الوطن وبناته، وإيجاد بيئة عمل آمنة وجاذبة، والقضاء على التوطين غير المنتج.

وأشار التقرير إلى أن الوزارة حددت نسب التوطين وفقاً لأنواع الأنشطة الاقتصادية للمنشآت وأحجامها. وليصبح عنصر المقارنة أكثر عدلاً بين المنشآت المتشابهة في النشاط والحجم، استحدثت الوزارة بعض الأنشطة الجديدة، كما أعادت تقسيم المنشآت الصغيرة الحجم إلى منشآت صغيرة (أ) ومنشآت صغيرة (ب). وأوضح أن تطوير "نطاقات" يأتي في إطار مساعي الوزارة إلى توفير مزيد من الوظائف للمواطنين في القطاع الخاص، والإسهام في تحقيق مستهدفات التوطين في برنامج "التحول الوطني 2020"، انطلاقاً من "رؤية المملكة 2030".

جهود متسارعة تبذلها الوزارة لمواجهة ازدياد أرقام البطالة بسبب حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها اقتصادنا بسبب استمرار المستويات المنخفضة لأسعار النفط الذي يشكل الجزء الأكبر من ميزانية المملكة.

وجهة نظري تختلف مع دور الوزارة الذي ذكر "توليد فرص عمل لائقة لأبناء الوطن وبناته" لاعتقادي أن مسؤولية التوليد للوظائف ترتبط بوزارة التخطيط التي تبني الخطط الاقتصادية ودور وزارة العمل هو قيادة عملية الإحلال بما لا يضع عوائق وتحديات أمام القطاع الخاص شريك الوزارة في تحقيق الإحلال.

وهنا أتساءل هل زيادة نسب التوطين لقطاعات الاقتصاد المختلفة في نطاقات المحدث ستسهم في الإحلال؟ وأجيب نعم بكل تأكيد ولكن هل درسنا أثرها الاقتصادي المباشر في كل مواطن بانعكاس تلك التكلفة على ارتفاع تكلفة كل الخدمات التي يحصل عليها، هل هذا ما تطمح إليه الوزارة بزيادة تكلفة المعيشة، سؤال أطرحه لمسؤوليها؟

إجمالي عدد البطالة تقريباً 750 ألفاً وعدد العاملين غير السعوديين يتعدى العشرة ملايين، هل جربت وزارة العمل أن تنحو مساراً آخر؟ مساراً لا ينعكس على زيادة تكلفة المعيشة على المواطن؟ ومن أطلاعي أجيب: لا.

مسؤولو وزارة العمل حرصوا على أن يكون هناك قرار يلزم كل وزارات الدولة والشركات شبه الحكومية بأن تكون عقودهم التشغيلية والصيانة تنفذ بمواطنين سعوديين فقط سيحل مشكلة البطالة الحالية والمخرجات الداخلة لسوق العمل لعدة سنوات قادمة ولن ينعكس على زيادة تكلفة المعيشة للمواطن وسيقلل من تحديات القطاع الخاص في النمو.



القانون

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 ذو الحجة 1438هـ - 13 سبتمبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1622822>

أميمة الخميس

القوانين عادة لا تستطيع أن تهزم الشر، ولكنها بالتأكيد تكبح جماحه، وتضيق دائرة اتساعه وتمدده وتأثيره السلبي على محيطه، وفي يوم من الأيام تحولت وسائل التواصل الاجتماعي إلى غابة تنتهش سباعها وضباعها، وكثر اللغظ وشخصنة الآراء، وتأليب العامة، الخوض في الأعراض، وعم السجال الذي يفتقد أدب الحوار وفروسية السجال، هذا قبل أن يضبط الأمر من قبل قانون النشر الإلكتروني.

فلم يتوقف النشر أو التغريد أو التواصل الإلكتروني، لكن دخلت المسؤولية إلى المشهد وبات هناك مصفاة لغربلة الطيش والجموح وفرز الأصوات المريضة والأقلام المتطرفة أو التي تحمل طاقات عنف لامتناهية ضد الآخر.

والآن تحت قانون النشر الإلكتروني بات باستطاعة من يتعرض إلى اعتداء لفظي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أن يصور الإساءة ومن ثم يحولها إلى الجهات الأمنية لتكتمل الباقي، بالطبع هذا سيكون له انعكاسات ايجابية واضحة على تنقية مناخ التواصل العام الذي بلغ في يوم ما حدا كبيرا من الإسفاف.

هذا الانضباط القانوني نحتاج الآن أن يمرر إلى مجال العنف الموجه ضد المرأة سواء في الفضاء العام أو في نطاق العمل، وهو العنف الملتبس الهوية الذي لم ترسم حدوده أو تتضح معالمه وهويته، بينما المتهم على الدوام هو جاهز لايتغير... (المرأة) التي غادرت الرف الذي وضعه فوقها المجتمع وبدأت تدخل في دوائر جديدة ولا بد أن يجهز لها العقاب الرادع.

والاشكالية الواضحة الآن أن الضحية لاتعرف توصيف الواقعة أو تميز الحالة التي تكون فيها تحت فعل عنف أو تحرش، فهذا النوع من الاعتداء، قد يتخذ كثيرا من الأساليب المتنوعة المستدرجة التي تجعل من الضحية عاجزة عن دفعها عنها.

فهو يتراوح بشكل ترانتي من أدناه عندما تتعرض للتحرش من سفلة القوم وغائبي المروءة والذين يرون أن مجرد وجود سيدة في الفضاء العام يكون واجبه عندها إطلاق غرائزه ضدها، وأعلاه قد تكون في نطاقات العمل عندما يتم التلويح بامتيازات وظيفية تربط طموح الموظفة بهذا.

غالبية دول العالم والتي نزلت فيها النساء إلى سوق العمل قبلنا بعقود طويلة، استطاعت أن تسن لوائح تنظيمية صارمة في هذا المجال، بحيث تخلق مناخ عمل نقي وصحي وعلاقات مهنية قائمة على الاحترام والانضباط، واعتقد أن الاستفادة من هذه اللوائح التنظيمية أمر حيوي وهام وسيعطينا أرضية مناسبة لتأسيس نظام يتم الاستثمار به على مستوى واسع، في فرنسا على سبيل المثال هناك قانون جديد يتعلق بالتحرش الجنسي يتضمن فرض عقوبات أشد على المدانين به، ويرفع النص الجديد عقوبات التحرش إلى سجن سنتين و30 ألف يورو غرامة، بينما في الهند التي لديها مشكلة حقيقة في مجال التحرش بالنساء، فقد طالب أحد النواب بإنفاذ قانون يدين أي رجل يحرق بامرأة لأكثر من 14 ثانية.

ورغم أن القانون الهندي المقترح يقترب من الطرفة، ولكنه يميز ويشرح للمرأة نفسها متى تكون ضحية لحالة تحرش، وهو الأمر الذي لا بد أن يصاحبه بث وعي عال بين النساء العاملات لمعرفة والتصدي له، خاصة إذا رافق هذا لائحة عقوبات تفصيلية مخصصة لكل تعدي عليها في الفضاء العام.

القوانين عادة لاتستطيع أن تهزم الشر، ولكنه بالتأكيد تكبح جماحه، وتضيق دائرة اتساعه وتمدده وتأثيره السلبي على محيطه.



غرامة العابت بالصحة والمال أولى من تسرب ماء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 ذو الحجة 1438هـ - 13 سبتمبر 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1571555>

محمد بن سليمان الأحيدب

حماية لصحة الإنسان أولا وحماية لحقوقه ثانيا ثم حفظا لحقوق الوطن الذي سيتكفل بتكلفة علاج النتائج لا بد من تكثيف الرقابة، بأي ثمن، على كل ما يؤثر على صحته من غذاء ودواء وإجراءات طبية غير مسموحة ولا مصرحة من الهيئات العلمية والصحية أو إهمال طبي وتهاون بحياته، وبعد ذلك سن نظم واضحة وصريحة لعقوبات وغرامات كبيرة على كل ما يعرض صحة الإنسان للخطر، وهذه الغرامات والخصومات هي الدفع الوحيد الذي لا يعترض عليه أحد ولا يضر إلا مذنباً جانياً، ويأتي بنتائج رادعة تحمي الإنسان أولا وتوفر ما تصرفه الدولة على علاج النتائج، وهي تكاليف كبيرة جدا لا تستردها الدولة من الجاني أو المتسبب في الوقت الحاضر.

خذ على سبيل الأمثلة فقط: التسمم الغذائي الذي يفكك سنويا بمئات بل آلاف المستهلكين نتيجة غش مطعم أو تخزين أغذية فاسدة، تعالج نتائجه في المستشفيات الحكومية بتكاليف كبيرة جدا من تنويم في المستشفى ومضادات حيوية وأدوية أخرى

ومحالب وتعاليل، وعقوبته، إن حدثت، تكون بعلق الملمع يوما أو يومين وكرامة زهيدة لا تعوض تكاليف علاج المصابين، بل إن المصابين أنفسهم لا يعوضون!

الأدوية التي تخزن وتوزع من (شنة) سيارة في درجة حرارة 50 مئوية والأدوية العشبية غير المصرحة وسموم العطارين لها نتائج خطيرة جدا تعالج في مستشفيات الحكومة بسبب غش تاجر لا تسهم كرامته لا في رده ولا التعويض عن الخسائر بسببه.

الإجراءات الطبية التي يمارسها أطباء عيادات خاصة ومستشفيات خاصة وتتعلق بالإهمال والتهاون أو بالتجميل باستخدام طرق ومواد غير مسموحة وغير مصرحة، إجراءات تجد إقبالا ودعاية وتشجيعا ويكسب منها الطبيب والمستشفى الخاص مبالغ فلكية ونتائجها خطيرة تعالج في مستشفيات الحكومة ولا يتحمل المستشفى الخاص والطبيب وزر ما عمل. تلك الممارسات أجدر بالتحصيل الباهظ ودفع الغرامات المجزية وتعويض الجهات الحكومية عن ما صرف على نتائجها، وأولى من أي كرامة على مواطن نتيجة تسرب ماء قليل أو كرامة تأخير تجديد رخصة أو استثمار أو إقامة أو مثيلاتها من مخالفات السهو والتي لا تضر الآخرين.

كرم قاطع الإشارة بالملايين والمسرع بمثلها (يستاهلون)، ولكن كرم من يعبث بصحتنا وأموال وطننا بالمليارات فنشكر وندعم ولا اعتراض..

اليوم

القص وحياء الناس المهمشين

المصدر: جريدة اليوم الخميس 23 ذو الكفة 1438هـ - 14 سبتمبر 2017م

<http://www.alyaum.com/article/4205921>

محمد الكرز

كلف ظاهرة الهجرة واللجوء إلى الدول الأوروبية التي استقبلت في السنوات الأخيرة بسبب الفقر والحروب وغياب العدالة الاجتماعية هناك قصص إنسانية تعبر عن مدى قسوة الحياة والبشر، قصص حقيقية لا يمكن استيعابها إلا باعتبارها مآسي تكتب نفسها في سجل التاريخ كشاهد على صدق مقولة «الإنسان ذنب الإنسان». لكن هذه القصص تذهب مع الريح والنسيان مادامت لا تجد سبيل الحديث عنها وإبرازها إلى الواجهة، وطالما كان الإعلام العالمي لا يحتفي بالمهمشين من البشر ولا بقصصهم المأساوية إلا بالقدر الذي يتم توظيفه سياسيا أو اقتصاديا إلا ما ندر وهو قليل على العموم. وحده الأدب والفن هو من يملك القدرة على المقاومة، على الصمود ضد التهميش، ضد تحويل الإنسان إلى مجرد سلعة في سوق التبادل التجاري. والشواهد لا تعد ولا تحصى على مثل هذه المقاومة.

بين يدي رواية اسمها «لا تقولي أنك خائفة» للروائي الإيطالي «جوزبه كاتوتسيلا»، وهو عمل روائي استندت أحداثه على واقعة حقيقية، تحكي قصة عداء رياضية (سامية) موهوبة من الصومال، كان جل طموحها المشاركة في أولمبياد لندن 2012 وبعد أن تقطعت بها السبل في بلدها بين الاقتتال الداخلي وتقلص الحريات خصوصا للمرأة بسبب التشدد الديني وبين انتشار الفقر، لجأت إلى شبكة المهربين المنتشرة على طول الحدود الأفريقية للوصول بها إلى شواطئ إيطاليا، وكأنها بذلك استجارت من الرمضاء بالنار. لكنها لا تصل إلى وجهتها المبتغاة، ففي عرض البحر وسط الأمواج الهائجة، في قارب معطل، تحاول أن تنجو بالسباحة. لكنها تغرق. وبذلك تنسدل قصة مأساوية من قصص عديدة مثلها لم يتمكن الناس من معرفة تفاصيلها لولا الإمكانات الكبيرة الذي يقدمها السرد القصصي عن حياة الناس العاديين، ولولا وجود أيضا قاصين وروائيين على درجة كبيرة من القدرة على إظهار تلك الإمكانات الكامنة في السرد.

لقد استطاعت الرواية أن تظهر الوجه الحقيقي للمشاعر الإنسانية، وأن تذهب في دهاليزها وتزيح الستار عن أشنع المواقف التي يمكن أن يتخذها إنسان تجاه إنسان آخر، بالقدر الذي نرى فيها صورا إنسانية على النقيض منها أيضا. ولم يترك الروائي معلومة صغيرة أو كبيرة عن حياة البطلة إلا ونفض الغبار عنها، حوارات ولقاءات مع أصدقاء رحلاتها، مع أختها التي تعيش في هلسنكي، مع أسرتها وجيرانها في الصومال. هو عمل صحفي شاق يتم استثماره روائيا كي يعطينا

قصة إنسانية ترتفع إلى مصاف المثال والشاهد على حياة إنسانية عابرة لا يلتفت إليها أحد. وإذا الواقع يقول إنها غرقت، فالرواية تنقذها من الموت وتوصلها إلى حلمها الذي خسرت من أجله حياتها وهذه قمة الإنسانية.



نقاط البيع لمكافحة التستر

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو الحجة 1438 هـ - 14 سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Abdulaziz-Al-Swiad/24033255>

عبدالعزیز السويد

فرض العمل بنقاط البيع قد يكون خطوة مؤثرة في مكافحة التستر، لكنه لن يشمل مختلف القطاعات التي يعيش فيها ذلك الفايروس، سيفيد في قطاع التجزئة المتهم الأكبر، لكن ماذا عنه في قطاع المقاولات وغيره من قطاعات أخرى؟ هذا في العموم، أما في التفاصيل، فهل وجود حساب بنكي يودع فيه دخل المنشأة كاف لمعرفة التستر والحد منه؟ ثم ماذا عن البنوك وأحوال الشفافية والرقابة فيها وعليها؟

بحسب مصادر لصحيفة الاقتصادية، فإن وزارة التجارة والاستثمار تعترض إلزام المحال باستخدام نقاط البيع ويبدأ العمل بهذا وفق الصحيفة قبل نهاية العام الميلادي الحالي.

قبل هذا ينتظر من وزارة التجارة ومؤسسة النقد مع البنوك إلزام المحال باستخدام أجهزة نقاط بيع تحافظ على الخصوصية للعميل، كثير من المحال الآن تستخدم أجهزة مكشوفة وهي مقدمة من البنوك التي تعلن في كل لحظة مع كل اتصال تحذيراتها للعملاء من كشف أرقامهم السرية لكائن من كان! فكيف يستوي هذا وهي تقدم أو تسمح لمحال متعاقدة معها باستخدام أجهزة مكشوفة يزال عن بعضها قطعة بلاستيكية توفر شيئاً من الخصوصية عن العيون المتلصصة. هذا أولاً أما الثاني، فهل هناك غرفة عمليات بين التجارة ومؤسسة النقد لمراقبة حسابات هذه المحال وتحولاتها بصورة تجعل من الصعب مرور التستر من خلالها؟ سؤال لا أملك الإجابة عنه.

هناك عزم رسمي على مكافحة التستر، هذا واضح مقارنة بالزمن الماضي الذي كثر فيه الحديث عن التستر من دون إجراءات حازمة، إلا أن القطاعات التي عشعش فيها التستر من الكثرة والتشعب جعلت القضية أكثر صعوبة، وهناك نشاطات خدمية لها قيمة اقتصادية وعليها طلب، لكنها في الظل تبحث عن يسلط عليها الضوء الرسمي. إن البحث عن هذه النشاطات ثم تدريب مواطنين شباب على العمل فيها وإزالة عوائق شبكات تحتكرها، ستكون رافداً مهماً لمكافحة التستر، وتوفير فرص عمل للمواطن.

العالم يطالب بـ "خطوات فورية" لوقف العنف في بورما

«الاتجار بالبشر» يترصد بـ 1100 طفل روهينغي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ذو الحجة 1438 هـ - 14 سبتمبر 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1571869>

أ ف ب (رانغون)

تشير آخر إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» إلى أن أكثر من 1100 طفل روهينغي فروا من العنف المندل في غرب بورما، ووصلوا وحدهم إلى بنغلاديش بعد أن فقدوا أسرهم. وحذرت المنظمة من أن هؤلاء الأطفال القادمين بمفردهم معرضون لخطر الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر والصدمات النفسية بعد أن شاهد العديد منهم أفرادا من عائلاتهم يتعرضون لقتل وحشي خلال مجازر وقعت في قرى بولاية راخين.

من جهة أخرى، هربا من الانتقادات المتزايدة على خلفية أزمة اللاجئين الروهينغا، ألغت أونغ سان سو تشي التي تقود الحكومة البورمية فعليا، خططا لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت لاحق هذا الشهر، بحسب ما أعلن المتحدث باسمها زاو هتاي أمس (الأربعاء) وذكر هتاي أن سو تشي لن تحضر الجمعية العامة للأمم المتحدة، دون إعطاء مزيد من التفاصيل.

إلى ذلك، دعا مجلس الأمن الدولي الأربعاء إلى اتخاذ «خطوات فورية» لوقف العنف في بورما، في ختام جلسته المغلقة الأولى منذ بدء موجة التهجير الواسعة للروهينغا في أغسطس (آب) الماضي. وأعربت الدول الـ 15 الأعضاء في مجلس الأمن عن «القلق العميق من الأوضاع» الحالية في بورما، ونددت بالعنف، بحسب ما أعلن السفير الإثيوبي تيكيذا أليمو الذي يرأس حاليا مجلس الأمن الدولي.



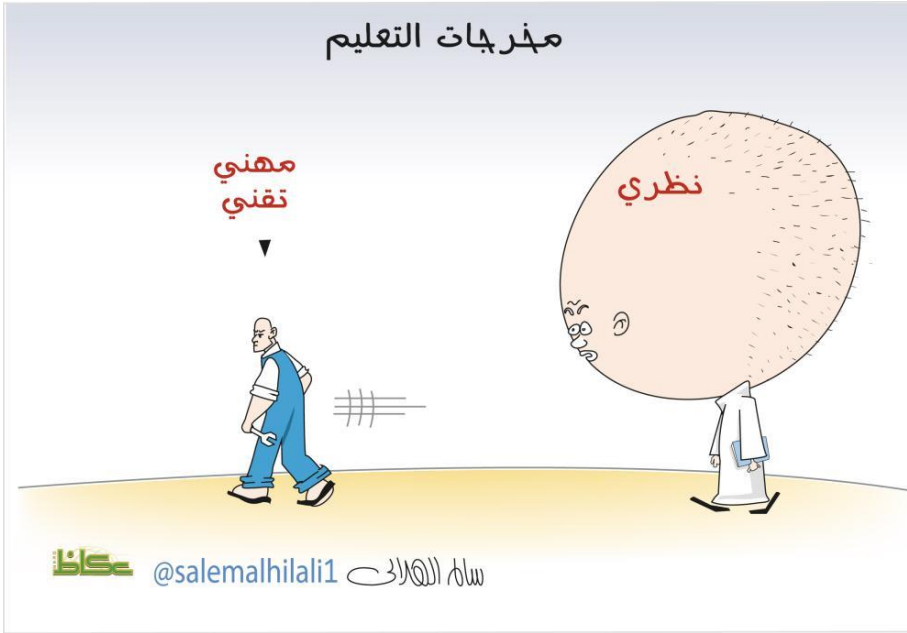
كاريكاتير



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19
ذو الحجة 1438 هـ - 10 سبتمبر
2017م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/23955851](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/23955851)



عكاظ

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 19
ذو الحجة 1438 هـ - 10 سبتمبر
2017م

[http://www.okaz.com.sa/a
rticle/1570859](http://www.okaz.com.sa/article/1570859)





الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
21 ذو الحجة 1438 هـ - 12
سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/23994655>



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء 21 ذو الحجة 1438 هـ
12 - سبتمبر 2017م

<http://www.alriyadh.com/1622515>



المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء
 22 ذو القعدة 1438 هـ - 13
 سبتمبر 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1571687>



المصدر: جريدة الرياض الاربعاء
 22 ذو الحجة 1438 هـ - 13
 سبتمبر 2017م

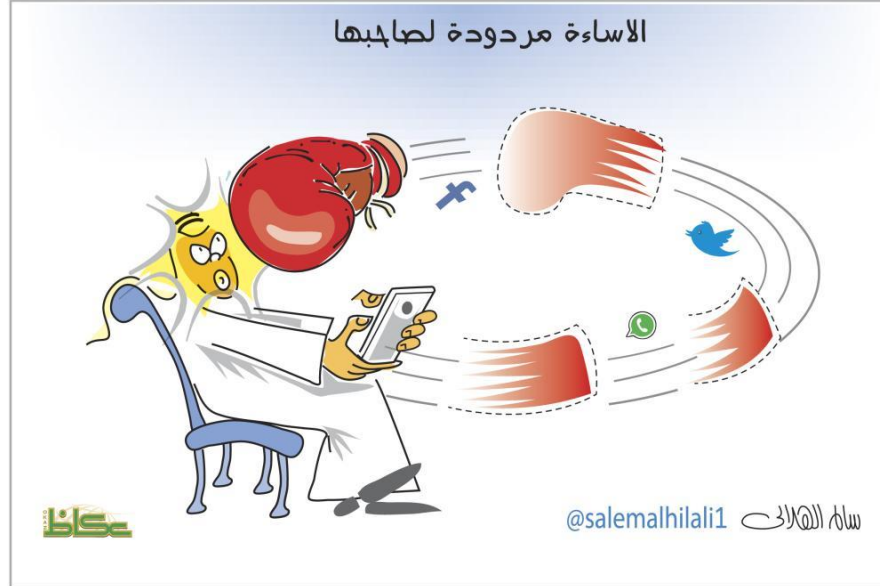
<http://www.alriyadh.com/1622776>



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الخميس
23 ذو الحجة 1438 هـ - 14
سبتمبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/24033442>



OKAZ
عكاظ
نبيذ الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس
23 ذو الحجة 1438 هـ - 14
سبتمبر 2017م

<http://www.okaz.com.sa/article/1571865>